

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميللة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع:/2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور البنوك في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية.

دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- سيواني عدلان

إعداد الطلبة:

- رجاء جليل

- شبيبة بن حمادي

- رقية شريط

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله العظيم الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، عزيز
الثناء، جليل العطاء، ربنا لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على
نفسك، والصلاة والسلام على النبي المعلم، الذي أوصانا بالشكر، وعلمنا
البر، وزين بالإسلام أخلاقنا، فجزاء الله عنا خير الجزاء، ونتقدم بالشكر
الجزيل لأستاذنا الفاضل "سيواني عدلان" الذي اشرف على إخراج هذا
العمل من غير سأم أو ملل.

كما لا ننسى أن نشكر الأستاذ "مشري فريد" على مجمل نصائحه
وتوجيهاته القيمة، فجزاء الله عنا خير الجزاء.
والى كل من قدما لنا خدمة وتوصية مفيدة لانجاز هذا البحث ، وأخيرا
شكر خالص لكل من أحبنا و اخصنا يوما بدعائه.

الإهداء

تترأى مع امتلاك بستان امد أطياف من ثُحب، فيحتار المرء لمن يقطف أزهاره،
ولمن يهدي أغاريد أطيّاره، ثم يدرك أمانا ثمرة عطاء جاد به الأحباب، وناجاه
بالدعاء الأصحاب، فسطع علما يُهدى، وبه ينتفع.

إلى اللذين منحاني من الحب و الحنان ما يكفي لمحبة الناس وعلماني من الصبر ما
يكفي لمواصلة المشوار.....أبي وأمي.
إلى الملاك الذي وقف بجاني وتحمل معي كل العناء.....أختي الغالية.
إلى سندي وعوني في الحياة.....أخي "رامي".
إلى اعز من في قلبي.....إلياس.
إلى شموع الأمل والمستقبل....."يحي، مجد، خلود".
إلى الذين آزروني من اجل تحقيق الآمال....."أسامة و غزلان" و الزملاء جميعا
إلى كل من له حق علي.

اهدي إليهم هذا الجهد المتواضع

رجاء ♣

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من غاب البذر بذكرها و أفلت النجوم لسحرها وحجبت الشمس لنورها ويجف البحر لو
كان مدادا لشكرها، والتي لا يجوز إلا بماء الذهب كتابة اسمها، التي جعل الرب الجنة
تحت أقدامها، إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليل لأجلي وسقتني لبنا
ممزوجا بتوحيد الله

عز وجل **أمي** رمز الحب والحنان، حفظها الله.

إلى مثلي الأعلى الذي كان شمعة تحترق لتضيء لي الدرب، الذي شقي لسعادتي و سهر لراحتي،
أنسي في وحدتي و سندي في شدتي ، الذي علمني أن المبادئ و الأخلاق ثروتي ، والذي لا تطوى
الصفحات بذكره **أبي** الغالي رمز العطاء و التضحية، حفظه الله .

إلى من كانوا أنفوس الرجال معدنا، الذين أحس بالسعادة وأنا بينهم ولا معنى لحياتي بدونهم،الذين
قدموا لي دعمهم اللامشروط معنويا وماديا، الذين تقاسمت معهم سقف البيت: **زينو، عماد، علاء، فؤاد**.

إلى صديقاتي رفقاء الدرب الذين تأبى السنين محو ذكراهم لأن في القلب سكتهم:

أمال، شهرة، مريم.

إلى زميلاتي في هذا العمل: **رجاء، رقية**

إلى كل من لم تسعه الصفحات وذكراهم في القلب

شُبيلة ♣

إهداء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى من قال الله في حقهما: "ولا تقل لهما أف و لا تنهرهما وقل لهما قولا كريما..."

إلى الذين دعواتهما ذلت لي الكثير من الصعاب أطل الله في عمرهما

إلى معنى الحب و معنى الحنان و التفاني إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد والكفاية في زمن الحاجة إلى من تحملت و صبرت وعانت حتى هنا

إلى مهجة الروح و بهجة الحياة إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات و الدعوات إلى من تعلمت في مدرستها أبجدية
الوفاء و التضحية إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها **آمي الحبيبة**

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح إلى من كان لي نورا وهاجا في حياتي إلى الذي حماني بظله إلى من تعب
لارتاح و من رباني على الفضيلة فكان لي درع الأمان احتمي به من غدر الزمان إلى الذي سيرني على حب الله و حب الرسول و
أوصلني إلى ما أنا عليه **أبي الغالي**

إلى من فاقت فضائلها أرقام العد وكانت يداها مبسوطة للمد فتناقلت دموعي حيرة في الرد و أبت نفسي إلا أن
تنحني خجلا ما بقي من الأمد إلى **أختي الغالية آسية**

إلى من باع راحة شبابه وأشعل عمره ليضيء لي الطريق إلى رمز الرجولة و التضحيات **أخي الغالي حمزة**

إلى من جمعتني معهم ظلومات رحم واحد وضمني معهم جدران بيت واحد إلى من أحبهم حبا لو مر على ارض
قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إلى توأم الروح **أختي رميسة و أخي الغالي أيوب و بسملة حياتنا مروة**

أهدي تحياتي الخاصة والغالية الى شريك حياتي الذي ساندني على إتمام مشواري دراسي إلى رفيق دربي **فارس**

الى من رافقتاني وكاننا سند لي في العمل **رجاء، شبيبة**

الى جميع صديقاتي اللواتي كنا دائما الى جانبي في الفرح والحزن **سهيلة، بشرى، أميرة، هاجر، حسبية**

الى كل مني حرفا وجلست متعلمة بين يديه وكل من أعاني على انجاز هذا العمل.

الى كل من فتح هذه المذكرة وتصفح أوراقها

الى كل من جمعهم ذاكرتي ولم يحملهم قلبي.

❖ رقية

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق	
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك	32-1
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات حول البنوك	12-2
المطلب الأول: ماهية البنوك	5
المطلب الثاني: أنواع البنوك .	9
المطلب الثالث: مبادئ عمل البنوك وأهميتها.	12
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية عن البنوك التجارية	33-13
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	13
المطلب الثاني: سياسات البنوك التجارية ووظائفها وأهدافها.	21
المطلب الثالث: آلية عمل البنوك التجارية.	33
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الملامح الأساسية لسوق الأوراق المالية	66-35
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية سوق الأوراق المالية	47-36
المطلب الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية وخصائصها .	36
المطلب الثاني: نشأة وتطور سوق الأوراق المالية.	43
المطلب الثالث: وظائف سوق الأوراق المالية ومكونات هذا السوق.	44
المبحث الثاني: الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية	61-48

48	المطلب الأول: ماهية الأسهم.
54	المطلب الثاني: ماهية السندات.
58	المطلب الثالث: الفرق بين الأسهم والسندات و آلية التعامل بالأوراق المالية.
65-62	المبحث الثالث: آلية تعامل البنوك في سوق الأوراق المالية
62	المطلب الأول: آلية عمل البنك كوسيط.
64	المطلب الثاني: دور البنوك في عملية الاكتتاب.
65	المطلب الثالث: آلية عمل البنك كمساهم.
67	خلاصة الفصل الثاني
68	الفصل الثالث: دور بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية
68	تمهيد
72-69	المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي cpa
69	المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي وتعريفه.
72	المطلب الثاني: خصائص القرض الشعبي و مهامه.
76-73	المبحث الثاني: مدخل عام للوكالة البنكية لميلة " CPA 333 "
73	المطلب الأول: تعريفها وأهدافها.
74	المطلب الثاني: نشاط الوكالة والهيكل التنظيمي لها.
78-77	المبحث الثالث: آلية عمل بنك القرض الشعبي CPA في سوق الأوراق المالية
77	المطلب الأول: آلية عمل بنك القرض الشعبي CPA كوسيط .
78	المطلب الثاني: آلية عمل بنك القرض الشعبي CPA في عملية الاكتتاب.
79	خلاصة الفصل الثالث
80	خاتمة عامة
83	قائمة المراجع
88	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	ميزان البنك التجاري	22
2	الفرق بين الأسهم والسندات	59-58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	أنواع البنوك	9
2	كيفية عمل البنوك التجارية	14
3	مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية	32
4	تكوين القرض الشعبي الجزائري	70
5	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	71
6	الهيكل التنظيمي لوكالة ميلة" (CPA) 333 "	75

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	بطاقة اشهارية لشركة بيو فارم	88
2	Bulletin de réservation	89
3	شهادة أسهم	90

المقدمة العامة

مقدمة

لقد عرفت الحياة البشرية تطورات عديدة شملت مختلف الميادين على مر السنين والحضارات خاصة الاقتصادية منها فانطلاقاً من نظام المقايضة وصولاً إلى التبادل عن طريق سلعة وهكذا حتى تم اكتشاف المعادن النفيسة، ثم النقود كوسيلة تبادل تحظى بقبول عام لما تتمتاز به من سهولة حملها. ولم يتوقف هذا التطور في مجال التبادل عند النقود فقط، بل هذه الأخيرة برزت بأشكال متعددة، صاحبها ظهور مؤسسات صرافة وبنوك خاصة ومع إقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مختلف المشاريع الاقتصادية هنا أدى إلى نمو الأموال كنتيجة حتمية لهذا التوظيف وهذا ما انجر عنه صعوبات في حرية انتقال الأموال من مكان إلى آخر، وهكذا كان حافز لظهور فكرة أسواق الأوراق المالية.

إن ظهور فكرة سوق الأوراق المالية لم يكن محض صدفة فهي تؤدي دور جد مهم، في أداء دور الوسيط بين الفئات التي لديها فوائض مالية والتي تبحث عن مجالات لاستثمار فوائضها، وبين فئات العجز المالي التي تبحث بدورها عن التمويل وبشروط جيدة.

كما أن هذه الأسواق تتوفر على منتجات متنوعة من أسهم وسندات بمختلف أنواعها ، تسمح للمستثمرين تنويع محافظهم المالية، كما أنها تسمح لأصحاب هذه الأوراق من الحصول على السيولة في أي وقت، وذلك ببيعها على مستوى السوق الثانوي فهي بهذا تؤدي دوراً جد مهم في الحياة الاقتصادية، مما يجعل وجودها في أي اقتصاد ضروري، لهذا تسعى كل دولة لتوفير البيئة الملائمة لها إذ لا يمكن لهذا النوع من الأسواق أن يتطور إلا إذا توفر الجو المناسب. فارتأينا أن نتطرق لموضوع أسواق الأوراق المالية و البنوك باعتبار هذا الأخير له دور كبير في دعم سوق الأوراق المالية وتطويرها بما يخدم المصلحة العامة والخاصة. ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل الرئيس الآتي:

❖ ما هو دور البنوك في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو البنك؟
- وما هي أهم وظائف وخصائص البنوك التجارية؟
- ماذا يقصد بسوق الأوراق المالية؟ وماهي الأدوات المتداول فيه؟
- كيف يتدخل البنك في سوق الأوراق المالية؟

❖ فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: للبنك دور كبير في دعم سوق الأوراق المالية وتطويرها.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية من الفرضيات الفرعية صيغت على النحو التالي:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: البنك مؤسسة مالية تتبع سياسات خاصة في تعاملاتها؛

ب. الفرضية الفرعية الثانية: يقصد بسوق الأوراق المالية هي عبارة عن مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون خلال ساعات محددة من قبل. ويتم تداول فيه الأسهم والسندات ؛

ج. الفرضية الفرعية الثالث: يتدخل البنك في سوق الأوراق المالية كوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض

❖ أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- يمس الموضوع قطاع مهم وجد حيوي في اقتصاد أي دولة وهو قطاع البنوك الذي يعتبر القلب النابض للنظام في أي دولة؛
- تعتبر سواق الأوراق المالية احد المساهمين في تنمية الموارد الادخارية، وتحريكها نحو فرص الاستثمارات المتاحة وتوظيفها في إقامة مشاريع تنموية كبيرة وتقليص حاجة تلك الدول إلى التمويل الخارجي؛

❖ أهداف الدراسة

انطلاقاً من أهمية الدراسة فانه يمكن حصر الأهداف الدراسة فيما يلي:

- الإلمام بكافة جوانب البنوك وأسواق الأوراق المالية.
- إبراز أهمية كل منهما.
- محاولة تسليط الضوء علي آلية تدخل البنوك في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية و محاولة تطبيقها في الجزائر.

❖ أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الميل الشخصية لهذا النوع من المواضيع بحكم تخصصنا؛
- قيمة وأهمية الموضوع؛

- محاولة الإلمام بجوانب الموضوع من البنوك إلى سوق الأوراق المالية، وإبراز أهميتها وكيفي تدخل الأول في دعم وتطوير الثاني ؛

- تقديم المادة العلمية للمتسائل عن تدخل البنك في سوق الأوراق المالية؛

❖ منهج الدراسة

لقد اعتمدنا على جانبين أساسيين هما :

- **الجانب النظري:** لقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبيه (النظري والميداني)، لكونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل و العميق للمشكلة قيد البحث ولكونه المنهج الذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة. فعلى صعيد الدراسة الوصفية، سيتم إجراء المس المكتبي و الاطلاع على البحوث النظرية و الميدانية لبناء الإطار النظري للدراسة.

- **الجانب التطبيقي:** سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة، مع استعانة بمجموعة من الوثائق للحصول على معلومات دقيقة وصحيحة حول مجالات الدراسة منها النظام الداخلي للمؤسسة ،إضافة إلى مجموعة من الوثائق الهامة الخاصة بالتعامل آلية تعامل البنك.

❖ هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة ارتأينا تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول ،حيث تناولنا في:

- **الفصل الأول** الإطار النظري للبنوك (تضمن عموميات حول البنوك، مفاهيم أساسية عن البنوك التجارية).
- **الفصل الثاني** تحت عنوان الملامح الأساسية لسوق الأوراق المالية و يشمل ثلاثة مباحث (ماهية سوق الأوراق المالية، الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية، آلية تدخل البنك في سوق الأوراق المالية).
- **الفصل الثالث** خصصناه للجانب التطبيقي وقدمنا فيه ثلاثة مباحث (عموميات حول بنك القرض الشعبي CPA، مدخل عام للوكالة البنكية لميلة CPA 333" ، آلية تدخل بنك القرض الشعبي في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية).

وأخيرا وككل عمل ختمناه بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية، فهي الركيزة والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الاقتصادية وهذا من خلال تجميع المدخرات و الاستثمارات في كل المجالات ،ثم تقوم بأعمال الوساطة المالية و الائتمان بأشكاله المختلفة إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد من مختلف دول العالم ، وتعد البنوك التجارية الشكل البارز لها ، فهي عصب النظام المصرفي وأهم المؤسسات المالية التي تعتمد عليها الدول في تنميتها الاقتصادية.

وعليه فقد قمنا بتخصيص هذا الفصل من أجل الإلمام بالاطر النظري للبنوك حيث قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول: أعطينا فيه نظرة عامة حول البنوك من خلال التعريف، التطور التاريخي وكذا أهم أنواع البنوك ومبادئ عملها وأهميتها.

وفي المبحث الثاني : قدمنا فيه البنوك التجارية بنوع من التفصيل .

المبحث الأول: عموميات حول البنوك.

المطلب الأول: ماهية البنوك.

الفرع الأول : مفهوم البنوك.

معنى كلمة بنك [مَصْرَف] « Banque, Bank » أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو « banco » وتعني مَصْطَبَة . وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات comptoir ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.

أما بالعربية فيقال صَرَفَ وصارِفَ واصْطَرَفَ الدنانير بدَلَّها بدراهم أو دنانير سواها . والصَّرَاف والصيرِفُ والصيرفي -وجمعها صيارفة- هو بياع النقود بنقود غيرها. والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف ، والمصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.

ويمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة ببضع الكلمات: هو يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم (وبذلك يكون مدينا لهم بقيمتها) ويعيد تقديمها الآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها (وبذلك يكون دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها).¹

✓ "هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الاموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال".²

✓ يعرف البنك على انه مؤسسة مهمتها الأساسية الحصول من الجمهور على اموال في شكل ودائع ، وفي شكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم او الاقتراض أو عمليات مالية.³

✓ وبعبارة أخرى البنك هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل ، ثم تستخدم هذه الودائع منح القروض والسلفيات .⁴

✓ كما عرفه المشرع الجزائري في قانون 10/90 الصادر في 14 افريل والمتعلق بالقرض و النقد في لمادته 144.

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص24.

² صالح محمد القرا، مدونة العلوم المالية والإدارية-محاسبة- تدقيق الحسابات- إدارة- اقتصاد، <https://sqarra.wordpress.com/bank/>.

³ بخزاز فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص62.

⁴ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و لبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة 01، لبنان، 1996، ص43.

" البنك شخصية اعتبارية التي تمتعن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقلالية الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدفع وتسييرها".

✓ ويعرف ايضا على انه مكان النقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي ان البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات و من ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات أي انها حلقة وصل بين المدخرين و المستثمرين.¹

✓ "البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات او حاجات متقابلة مختلفة يوم البنك بتميرها او جمعها او توصيلها او تتميتها او تنفيذها للوصول الى هدف افضل لقاء ربح مناسب".²

✓ وفي أل.و.م. أ يعرف القانون البنك بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية، أو من حكومة الولاية التي تبأشر فيها نشاطها ومن ثم يبين القانون صراحة وظائف المصرف الأمريكي والشروط الواجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف بحيث تكون الحدود واضحة بينه وبين المؤسسات الأخرى"³

✓ اما من المنظور الكلاسيكي يمكن القول "ان البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الاولى لديها فائض من الاموال وتحتاج الى الحفاظ عليه وتنميته المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج الى اموال لاغراض اهمها الاستثمار او التشغيل او كلاهما.⁴

كما قد ينظر الى البنك على اعتبار انه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لايتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية .

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

² جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر، ص 70.

³ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية- الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 15-16.

⁴ محمد الصريفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة و نشر ، ط1 ، عمان، الاردن، 2008، ص، ص، 07-08.

✓ اما من الزاوية الحديثة فيمكن انظر الى البنك على انه: " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون قبول ودائع تدفع عند الطلب او الآجال محدودة تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهدافه خطة التنمية و سياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية و مالية وفقا للاوضاع التي يقررها البنك المركزي".¹

الفرع الثاني: نشأة البنوك وتطورها عبر التاريخ.

"إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل(العراق القديم)،بلاد ما بين النهرين (la Mésopotamie) في الألفية الرابع قبل الميلاد. أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاوّلها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض".²

وترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار و الصيّاغ في أوروبا بالذات في البندقية بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات اسمية

وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية .

ومنذ القرن 14 سمح الصياغ و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهو ما يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم مما أدى إلى إفلاس عدد من هؤلاء التجار الأمر الذي دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس، المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها وفي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية تحت اسم **Banco Delja Piazza Di Rialta** وفي عام 1609م تم إنشاء بنك أمستردام **Bank Of Amsterdam**، وكان الغرض الأساسي للبنوك حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى آخر. والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية ، وباستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع ،

¹ بسمة بودرجة، رفيقة بوكروز، نسيمة بلجعطيط، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميله،

الجزائر، 2011/2012، ص 2 .

² شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص 25.

اعتاد الأفراد قبولها وفاء للمعاملات، وتحولت الشهادات تدريجياً من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها.¹

ومع التطورات الاقتصادية لاحظ الصيارفة ان الذهب والأموال المودعة عندهم زادت وتراكمت وهنا بدأ التفكير في استثمارها جزئياً مقابل فائدة.

ازداد عدد البنوك بشكل تدريجي مع بداية القرن 18م، حيث كانت غالبية المؤسسات يمتلكها افراد او عائلات، وكانت القوانين تقضي بذلك حماية المودعين وحتى يمكن الرجوع الى الاموال الخاصة لاصحاب هذه البنوك في حالة الافلاس.

و في القرن 19م وبمجيء الثورة الصناعية و الدخول في عصر الانتاج الكبير القائم على تقسيم العمل، اخدت البنوك تأخذ شكل شركات مساهمة، واعتباراً من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقراض المتوسط زطزيلة الاجل، الذي هو ضروري لتكوين راس مال ثابت.

وفي اواخر القرن 19 م، ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية، بدأت الحركة تركز البنوك بواسطة الاندماج او بطريق الشركة القابضة، والتي صاحبها ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك، فاقترص حق الاصدار الاوراق المالية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية خاصة خلق نقود الودائع.

والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبياً ففي عام 1668م انشأ بنك السويد المعروف ب sevrige "banque"riks، تلاه مصرف انجلترا عام 1694م، وفي عام 1800م انشأ بنك فرنسا، وتضمن نشاطها في البداية اصدار النقود الى جانب البنوك الاخرى وتولي الاعمال المصرفية العادية الحكومية جنباً الى جنب، ومع نهاية القرن التاسع عشر انفردت وحدها باصدار النقود وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان وفي استعمال سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان وفي القرن 20م استقرت وظيفتها كبنك البنوك الى المقرض الاخير لها.²

¹ إسماعيل محمد هشام، نفس المرجع السابق، ص 43 - 44.

² شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيمها الى مجموعات مختلفة وذلك وفقا لأسس ومعايير مختلفة من أهمها:

I. من حيث الوضع القانوني للبنك :¹

1. بنوك عامة :

هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها. كالبنوك المركزية (مؤسسة النقد العربي السعودي)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف.

2. بنوك خاصة :

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)

3. بنوك مختلطة :

هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعمد) إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

II. من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك :²

1. بنوك تجارية :

هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

2. بنوك صناعية :

هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

3. بنوك زراعية :

¹ صالح محمد القراء، نفس المرجع السابق.

² فائق شقير و آخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2000، ص ص 23-24.

هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

4. بنوك عقارية¹:

هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

5. البنوك وصناديق التوفير:

وهي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من اصحاب الدخل المحدود مثل: صندوق التوفير البريدي.

6. البنوك التعاونية:

وهي البنوك التي تقدم خدماتها للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية او اجتماعية.

7. الوحدات المصرفية الخارجية:

وهي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه، وقد انتشرت هذه الوحدات في البحرين، قبرص، وسنغفورة.²

III. من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى :

1. بنوك مركزية :

هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

2. بنوك الودائع(البنك التجاري):

هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء و كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3. بنوك الأعمال أو الاستثمار:

هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

¹فائق شقير و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 24.

² خالد امين عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 23.

IV. من حيث جنسيتها وتنقسم إلى:¹

1. البنوك الوطنية:

هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها، ويقع مركزها الرئيسي فيها، وتعود ملكيتها إلى أشخاص تابعين للدولة، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.

2. البنوك الأجنبية:

وهي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي، وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب.

3. البنوك الإقليمية:

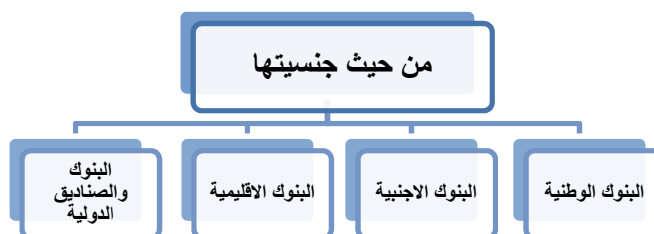
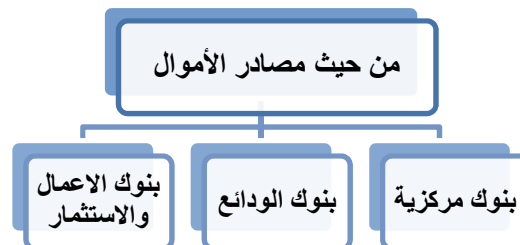
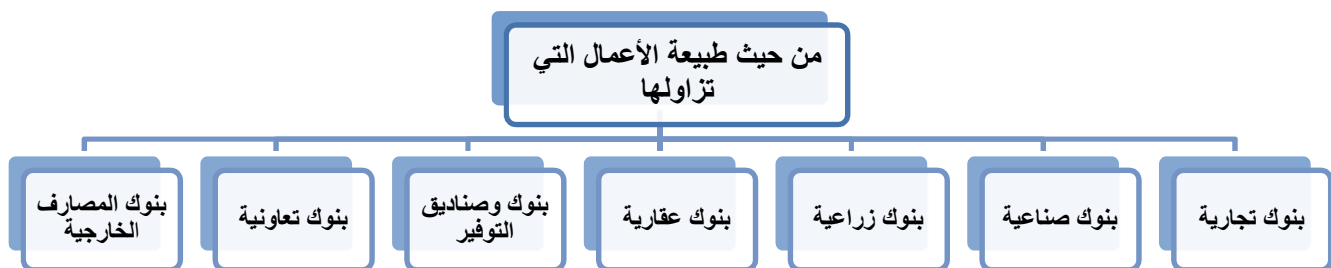
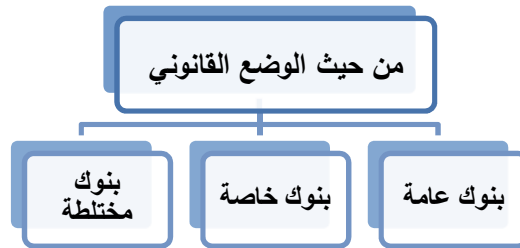
هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة، أي إن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات دول الإقليم الواحد.

4. البنوك و الصناديق الدولية:

وهي البنوك ذات الصفة الدولية مثل: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير. ويمكن توضيح أنواع وتقسيمات البنوك في الشكل التالي:

¹فائق شقير و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 25.

شكل رقم (01): أنواع البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: مبادئ عمل البنوك وأهميتها.

الفرع الأول: مبادئ عملها.

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ مايلي:¹

1. السرية

ان المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه ،فالمودع حينما يودع امواله بالبنك انما يعهد اليه هذا الاخير ض خصوصي تعد من اسراره الخاصة، فلا يجوز لبنك ان يديعها والا انصرف عنه المودعون وكذلك فان المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم الى القرض سرا خاصا بهم واذاعته تضر سمعتهم المالية وتزعزع ثقة فيهم لهذا فان التزام البنك بالسرية في معاملاته انما هو التزام عام تقتضيه اصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد ولا يجوز للبنك ان يمد اي شخص كان ببيات عن احد المتعاملين معه الا باذن من هذا الاخير ويستثني الالتزام بمبدأ السرية عند طلب حصة رقابية عامة في الدولة بيانا عن احد المتعاملين مع البنك.

2. حسن التعامل.

ان المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الاساس في تحويل العميل العرضي الى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل الى التعامل مع بنك بذاته ما دانت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك ان يعني عناية فائقة باختيار العاملين فيه ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة الى عملائه ، ويجب ان يكون المصرفي صريحا و حازما في تقريره للاجور متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل ويجب ان تتسم بالشاشة التي تحبب الناس اليه كذلك فان نبرة الاخلاص في صوت المصرفين، وما يبذله من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها اثر خاص على العميل.

3. الراحة والسرعة

ان احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك ،يغريه على كثرة التردد عليه لهذا تسعى البنوك الى توفير اكبر قدر من الراحة للعملاء من اعداد اماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام اجهزة تكييف الهواء وليس معنى العمل على راحة العملاء ان يتقاعس العاملون في البنك على تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة فالمتردد على البنك يهمل ان يتصرف في اسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع

¹ محمد الصريفي، نفي المرجع السابق، صص 22-23

بها اثناء الانتظار لهذا يجب ان توضع الاجراءات الروتينية للعمل داخل البنك بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد او تسويق ومما يساعد على السرعة في الانجاز¹ الاعمال بالبنك استخدام الاجهزة الالية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات . وتحقق الدقة في تلك البيانات و تساعد على حفظ المستندات بالاسلوب السليم مما يمكن استخراج مايلزم في اقصر وقت .وتتيح الاتصالات السريعة بالترويج او المراسلين.

4. كثرة الفروع

إن البنوك العامة لتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في مناطق مختلفة لان كثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل² التسيير على عملاء البنك وإجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال، البنك ذو الفروع الكبيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن م تقييم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.

توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فان هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع المجهود بهذه المنطقة وحده ويمكن تعريض خسارة هذا الفرع بالارياح الناتج عن عمليات فروع أخرى.

السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة الى اخرى و ذلك لعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات من عمليات التحويل.

¹ محمد الصريفي، نفس المرجع السابق، ص 23.

² محمد الصريفي، نفس المرجع السابق، ص28

الفرع الثاني: أهمية البنوك.

1. أهمية البنوك في التبادل وتوجيه الادخار نحو الاستثمار¹

إن البنوك تفيد وتستفيد، فهي تفيد النشاط الاقتصادي عندما ترجع أو تعيد ودائع المودعين تحرر رأس مال وتزيد من إنتاجه، كما تستفيد البنوك عن طريق حصولها على العملات و الفوائد من قنوات تسيير وإدارة القروض.

وللبنك أهمية لتوجيه الادخار نحو الاستثمار، فتراكم رأس المال سواء كان ملموسا كالمعدات و الآلات أو غير ملموسا كالترقية والتكوين والتوجيه والتدريب ، أو ادخار مؤسسة (أرباح محتجز)، أو ادخار حكومي كل هذه المدخرات تمثل أموالا كبيرة يتطلب توجيهها نحو الاستثمار.

2. أهمية البنوك في تطوير سوق رأس المال

من أهم المتعاملين في سوق المال . نظرا لان تنشيط هذا السوق يكفي في زيادة خدمات المصرفية التي تؤديها هذه البنوك لخدمة الأوراق المالية (التمويل الشراء، البيع، أو الاستبدال).

ويمكن ان تساهم البنوك في تطوير سوق راس المال من خلال:

- ✓ التوسيع في الأفراد والمشروعات بضمان اوراق مالية.
- ✓ تدبير محافظ الأوراق المالية المتوفرة لديها.
- ✓ المساعدة على الإمداد بالمعلومات الخاصة والمتاحة عن الاوراق المالية المتداولة في السوق.
- ✓ التوسيع في أداء خدمات أمناء الاستثمار.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية عن البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، وهي من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أن معظم الودائع تتركز لديها كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها.

نتاولنا في هذا المبحث ماهية البنوك التجارية، أنواعها ووظائفها وأهميتها، و آلية عملها.

¹ميادة لعيون، حنان عجرود، سلمى زروقي، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2010/2011، ص 51.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية.

✓ تتضارب التعارف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية¹.

✓ ويقصد بالبنوك التجارية أيضا البنوك التي تقوم بقبول ودائع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الدخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ولعل أهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات مالية ومصرفية وأخطر ما تؤثر به على الاقتصاد هو قدرة هذه المصارف على خلق النقود سواء كان المصرف منفردا أو المصارف مجتمعة والتي تعني ببساطة أن المصرف يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء بدون أن تكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها وبالتالي قدرتها على التأثير على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا وتأثيرا فيها.

✓ ويقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر، ويشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن الأفراد في الماضي كانوا يودعون أموالهم لدى الصاغة، ولقاء حصول الصاغة على هذه الأموال كانوا يصدرون شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين، وكانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بالأموال المودعة لديهم والمحافظة عليها².

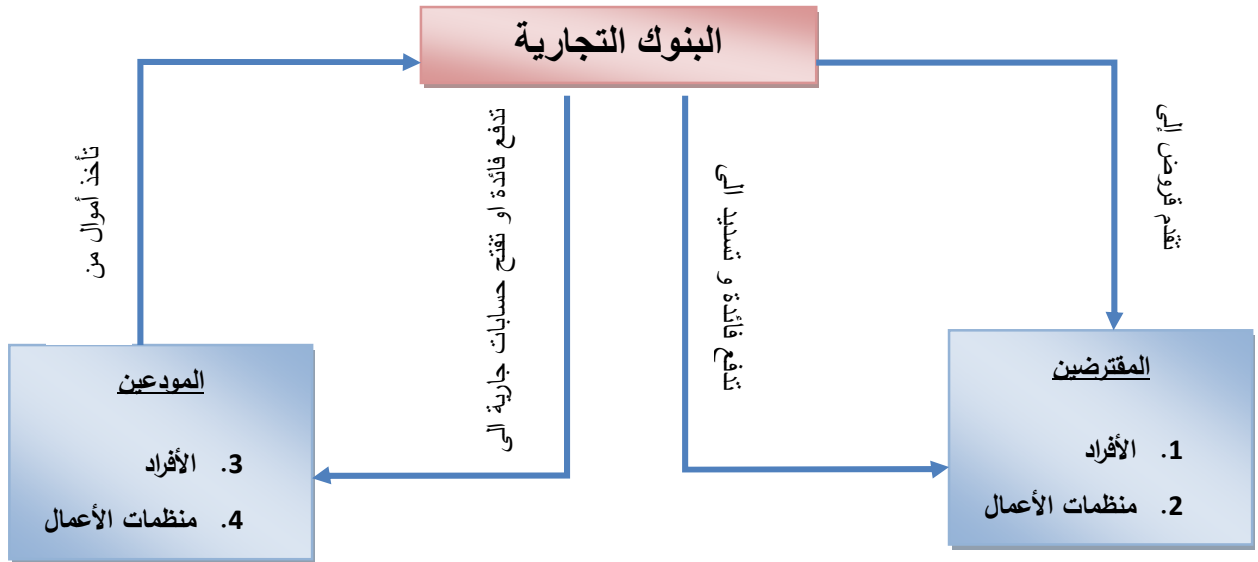
¹ سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص ص: 181 - 182.

² ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، ص 273.

✓ ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها¹.

و الشكل التالي يوضح قلنا عمل البنوك التجارية

الشكل (02): كيفية عمل البنوك التجارية.



المصدر: محمد الصريفي، نفس المرجع السابق، ص 14.

¹ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982، ص 232.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها مختلفة عن غيرها عن طريق استعدادها لدفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب وغيرها من الخصائص، ومن التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية¹:

- البنوك التجارية ملزمة بالنظم المقننة من طرف البنك المركزي؛
- القيود المحاسبية عديدة ويومية؛
- تتميز البنوك التجارية بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها ومقابلها تلقي مدخرات الأفراد؛
- هي مؤسسات مصرفية تتناول الموضوعات التي تتعلق بالنقود بمختلف الأنواع والعمليات التي تدور حول هذه النقود ووظائفها.

كما توجد بعض الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية عن البنوك المركزية وهي كالآتي:²

- **تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه:** يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي، ولا يكفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية والقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

- **تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:** تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

- **تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:** تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ابتدائية وغير نهائية، والثانية ابتدائية ونهائية.

¹ أميرة بابوري، دور المقاصة الإلكترونية لتحسين عمليات التسوية لوسائل الدفع في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2013/2012، ص 16

² خديجة بوطلاعة، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة، 2012/ 2013، ص ص 3-4.

بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

- **البنوك التجارية تسعى إلى الربح بعكس البنك المركزي:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع الرأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.
- وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف، الرقابة، التوجيه، إصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.

الفرع الأول: سياسات البنوك التجارية:

تتمثل سياسات البنوك التجارية في سياسة الربحية وسياسة السيولة وسياسة الأمان بالإضافة الى سياسة النمو وهي كما يلي:

أ. الربحية:¹

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني، وفقا لفكرة الردع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرات بالتغير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر مؤسسات الأعمال عرضا لأثار الرفع المالي foam high go leverged.

فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة و تجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان للاعتماد على الودائع -كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية- بعض الجوانب السلبية نتيجة للالتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثمة إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته، فسوف يقلل أبوابه من اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة على استثمار تلك الودائع و من بين الفوائد المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالمتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في التمويل الاستثمارات.

¹ د.منير إبراهيم هندي، ضافة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، جامعة طنطا، ط3، 1996 ، ص 91.

ب. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السيمات التي تميز البنوك التجارية عن مؤسسة الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإنه وبمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلا بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ومثال ذلك فإن بنك "" أضطر إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966 وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في المسحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من مواد نقدية.¹

ت. الأمان:

يقسم رأس المال البنك التجارية التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الخصوم عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسمال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد نلتهم جزء من أموال المدينين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب الثقة من المدينين وهو يحرس كامل الحرس على أموالهم بما يليه المنطق والقانون، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله حيث يعبر عن الحرص، بضمانات يطلبها عن إقراضه للآخرين.

ث. النمو:

يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر للأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق، حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده، والفرص التسويقية المتاحة، ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة.²

إذن فإن أهداف البنك التجاري: هي الربحية السيولة، الأمان إلا أن هناك تعارض بين هذه الأهداف، وهو يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية فمثلا يمكن أن يتحقق أقصى درجة من السيولة بموارده المالية بصورة إلا أن يترك أثرا سلبيا على الربحية.

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.ص 345-346.

² شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 29.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

البنوك هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال والنقود وهذه الأخيرة هي جسر أو وساطة لتحقيق أهداف البنك، فالبنك هو منشأة مالية عملها الرئيسي الأموال أي المدخرات المجمدة من الجمهور لغرض تقديمها لطرف آخر لاستخدامها ومن ثمة حتى يتمكن البنك التجاري من جلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد أو مؤسسات) يقوم بتوفير الكثير من الخدمات المصرفية فيما يتجاوب واحتياجاتها ومتطلباتهم ومنه يمكن ذكر أهم الوظائف والخدمات التي يقدمها البنك التجاري لتعامله لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك وظائف تقليدية وأخرى حديثة والتي على أساسها سوف نورد أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري:

I. الوظائف التقليدية وتتمثل في:

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف الودائع من الأنواع التالية:

- أ. **ودائع الأجل:** وهي وديعة تودع لدى مصرف تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.
- ب. **ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري):** تودع لدى المصرف دون مبدأ أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع
- ج. **ودائع تحت الشعار:** هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بذلك.

2. **توظيف موارد المصرف التجاري على قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة، وفي الأخير نستنتج أن أسس توظيف موارد المصرف تتمثل في: الرغبة، السيولة والضمانات.**¹

II. **الوظائف الحديثة:** تقوم الوظائف الحديثة على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها من لا ينطوي عليه، أبرز هذه الخدمات ما يلي:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء بما يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم.
- المساهمة في تمويل المشروعات التنموية من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة.²
- المساهمة والدعم في تمويل مشاريع سكنية من خلال منح قروض للزبائن لهذا الغرض.
- ادخار المناسبات وغالباً ما تدخر أموال لغرض محدد كالأزواج أو تمويل نفقات الدراسية الجامعية وغيرها.

¹ أنس البكري، وليد صافي، نفس المرجع السابق، ص 113.

² فليح حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص 322- 324.

- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتماد المستند: ويقصد بالاعتماد الاتفاق بين المصرف والزيون يعطي الحق للزيون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق، وعادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزيون أن يتمتع بهذا الحق.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء وبيع العملات الأجنبية و العربية.
- دفع الحوالات الرقمية البريدية الواردة.
- خدمات الحاسبة الالكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب وغيرها.
- خصم الأوراق التجارية.
- شراء و بيع الأوراق المالية لحساب المعاملين.

و بالإضافة إلى هذه الوظائف هناك وظائف أخرى تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي أهمها:

- **وظيفة التوزيع:** يتم توزيع كافة الأموال اللازمة لإنتاج أو لإعادة الإنتاج والمتولد من مصدر خارجي عن المشروع نفيه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا يوجد أي مؤسسات أخرى غي المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل هذا النظام.
- **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي توجيه الأموال للتأكد أنها تستخدم في ما رصدت إليه، للتأكد من مدى ما حققه استخداماتها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات المستخدمة.¹

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

تحرص الإدارة المصرفية الرشيدة على مراعاة وتحقيق التوازن بين ثلاث أهداف محددة و هي:

- **الربحية:** تحقيق أكبر عائد ممكن للملاك أو المساهمين.
- **السيولة:** تأمين السيولة لمواجهة مسحوبات عملاء البنك.
- **الأمان:** توفير الأمان لأصحاب الودائع.

¹ محمد نبيل إبراهيم، دراسات عن البنوك التجارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية لإدارة المصارف، بيروت 1972 ج 2، ص 77.

تلعب هذه الأهداف دوراً أساسياً في رسم سياسات المصرف التجاري في مجالات جذب الودائع، ومنح القروض أو التسهيلات الائتمانية والاستثمار في الأوراق المالية والمشروعات المختلفة.

وهناك تعارض بين هذه الأهداف الثلاثة كالمغالاة في الاحتفاظ بأموال سائلة، مما يؤدي إلى دعم قدرة المصرف على الوفاء بطلبات السحب للعملاء، ولكن هذه السيولة الفائضة من شأنها تخفيف حجم الموارد المتاحة للاستثمار والتي يتولد عنها تحقيق الأرباح كذلك يمكن للمصرف التجاري توجيه موارده إلى استثمارات تدير عائداً كبيراً، غير أن هذه الاستثمارات تنطوي على مخاطر أكبر قد تعرضه للخسائر والإعسار.

وبالرغم من التعارض المحتمل بين الأهداف المذكورة، وخاصة في المدى القصير، فإن الهدف الأساسي للمصرف في المدى الطويل هو تعظيم العائد الذي يسعى المساهمون إلى تحقيقه، مع مراعاة بعض القيود المتمثلة في عدم الإخلال بمركز المصرف المالي من ناحية السيولة وتجنب الوقوع في خسائر رأسمالية كبيرة قد تؤدي على انكماش هامش الأمان لأصحاب الودائع.¹

والمصرف التجاري إذا ما كان مؤسسة خاصة فإنه يقع على الإدارة تحقيق مجموعة من أهداف الأفراد والمجموعات المختلفة، ويقع في المقدمة تحقيق ملاك المشروع المتمثل في زيادة معدل الأرباح الموزعة للسهم السنوية وزيادة القيمة الأصلية لأسهم البنك.²

- الإدارة: الاستمرار، النجاح، تحقيق الذات
- الملاك: زيادة قيمة المنشأة، زيادة الأرباح المفصلة.
- العاملين: زيادة في الأجور والمزايا المالية والعينة التي يحصلون عليها.
- الزبائن: تنوع الخدمات، جودة أعلى وتكلفة أقل.
- المودعين: زيادة أسعار الفائدة، استرداد أصل الوديعة وعوائدها في موعد الاستحقاق.
- الحكومة: الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتحصيل الضرائب.
- المجتمع: رفع مستوى المعيشة، حسن استغلال المواد المتاحة.
- المنظمات المالية: حماية البيئة من التلوث، التبرعات، مساهمات اجتماعية.

¹ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مع ملحق بالفتوى الشرعية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 33-34.

² محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص، ص 58-59.

المطلب الثالث: آلية عمل البنوك التجارية.

الفرع الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية.

يمكن التعرف على مصادر واستخدامات البنك التجاري من خلال دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأى منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله و المتعاملين معه، فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك، أما الأصول فتتمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزامية في ذات التاريخ المعين، والشكل التالي يبين ميزانية البنك التجاري التي تكشف عن موارده واستخداماته.

الجدول رقم(01): ميزانية البنك التجاري.

الأصول (الموجودات).	الخصوم (المطلوبات).
- أرصدة نقدية حاضرة - نقود في الخزائن (فروع البنك) - أرصدة لدى البنك المركزي - أرصدة من طرف البنوك و المراسلين (خارجية - محلية) - حولات مخصصة - أذونات الخزينة - أوراق تجارية - محفظة الأوراق المالية - سندات حكومية - سندات أعمال - أسهم و أوراق مالية أخرى - قروض و سلفيات - مقابل ضمانات متنوعة - بدون ضمان - أصول أخرى	- أرس المال المدفوع - احتياطات - احتياطي قانوني - ب-احتياطي خاص (اختياري) - الودائع - تحت الطلب - الأجلة - الاقتراض و الالتزامات لدى البنوك - التزامات من قبل البنك المركزي - التزامات من قبل البنوك الخارجية و المراسلين - التزامات قبل البنوك المحلية - خصوم أخرى

المصدر: توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص21 .

الفرع الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمثل هذا الجانب ما على البنك من التزامات (مطلوبات) قبل الغير ومنهم أصحاب البنك إذا كان بنكا تجاريا خاصا، ويمثل جانب الخصوم موارد البنك والتي سيقوم بتوظيفها (استثمارها)، وتنقسم موارد البنوك التجارية إلى قسمين:

I. المصادر الداخلية (أموال البنك الخاصة):

و تتكون أموال البنك الخاصة من العناصر التالية:

1. رأس المال المدفوع:

وهو ما يدفعه المساهمون من أموال، ويعد هو المورد الأول ويعكس مدى متانة المركز المالي الذي يتمتع به البنك التجاري في الأوساط المصرفية ومدى الثقة الممنوحة له، ويلزم القانون في كل دول العالم البنوك بأن لا يقل رأسمالها عن حد معين يسمح للبنك بأن يكون موضع ثقة بالنسبة للمتعاملين معه وضمان حقوقهم، كما يعطيه حرية الحركة في الاستثمار في مجالات طويلة الأجل بعيدا عن المخاطرة بأموال أصحاب الودائع¹، ولا يمثل أهمية لموارد البنك غير أنه مصدر ثقة المودعين و تدعيم مركز البنك في علاقاته مع المراسلين بالخارج².

ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل، وهذا يمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

✓ لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

✓ صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للبنك.

ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم، وفي المقابل أيضا يجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع.

¹ عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود و البنوك، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص60.
² توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية لمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص222.

2. الأرباح المحتجزة:

تعتبر الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالاً عديدة تشمل مايلي:

أ. الاحتياطات:

ويقصد بالاحتياطات تلك المبالغ التي تقتطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانباً في شكل احتياطي بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك وتتألف من:

• الاحتياطي القانوني (الإلزامي):

وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وينسبة يحددها البنك المركزي ويبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها إلى احتياطياته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساوياً لرأس المال المدفوع للبنك التجاري. وتتراوح نسبت الاحتياطي القانوني بين 10% و 15% من الأرباح المحققة.¹

• الاحتياطي الاختياري:

وهو الاحتياطي الذي تقوم البنوك بتكوينه باختيارها من خلال اقتناعها بضرورة تجنب جزء آخر من الأرباح رغبة منها في تدعيم مركزها المالي²، وقد يصل الاحتياطي الاختياري إلى 20% أو أكثر من الأرباح.³

• الاحتياطي العام:

اقتطاع آخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه وينسبة معينة وذلك لمواجهة أية خسارة يتعرض لها المصرف، زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ب. المخصصات:

وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، ومن أمثلة المخصصات مخصص ديون مشكوك فيها، مخصص الضرائب، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية....إلخ.

¹ وحيدة هيشور، أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2012/2013، ص50.

² توفيق محب خلة، نفس المرجع السابق، ص222.

³ وحيدة هيشور، نفس المرجع السابق، ص50.

ت. الأرباح المدورة (غير الموزعة):

وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري وهكذا فإنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعون في فترات الضيق المالي والأزمات، ومع ذلك فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائماً نسبة صغيرة من مجموع موارد البنك، فالمورد الأساسي للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها¹.

II. المصادر الخارجية:

تتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:

1. الودائع:

الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للبنك، وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيسي لأموال البنك التجاري.

ولا يقتصر قبول البنوك التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة إلى:

أ- الودائع حسب الزمن:

إذ أخذنا الزمن معياراً للتصنيف فإن الأنواع الرئيسية للودائع هي:

ب- الودائع تحت الطلب :

وتتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك.

¹ سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، ط1، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص

ج- الودائع لأجل:

وهي اتفاق بين العميل والبنك يترتب عنه إيداع العميل مبلغ لفترة معينة لدى البنك، وعادة لا يجوز للعميل سحب هذه الأموال كلياً أو جزء منها إلا في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في مقابل ذلك يحصل العميل على فائدة بصفة دورية أو في نهاية فترة الإيداع، و يشترط فيها أن لا يقل المبلغ عن قدر معين و قد يندرج معدل فائدة في التصاعد كلما ازد المبلغ المودع أو كلما ازدت فترة الإيداع.¹

وهي نوعان تستحق بتواريخ معينة و خاضعة لإخضاعه و تتمثل فيما يلي:

✓ الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة:

وتتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاضعة و العامة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدماً 15 يوماً، ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، أو سنة مثلاً على أنه لا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصارف عندما يكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره.

✓ الودائع لأجل بإخطار (الخاضعة لإشعار):

وهي مبالغ تودع لدى المصرف التجاري ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلاً وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع الخاضعة لإشعار.

✓ ودائع التوفير:

تتشابه هذه الحسابات مع الودائع الخاضعة لإشعار من حيث الإيجارات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة. وفي هذا النوع من الودائع يعطى المتعامل دفتر توضح فيه إيداعاته ومسحوباته وماله من فائدة على رصيده.²

¹ أنس البكري ، وليد صافي، نفس المرجع السابق، ص117.

² أنس البكري ، وليد صافي، نفس المرجع السابق، ص ص 117-118

- الودائع حسب مصدرها¹:

إذا ما أخذنا مصدر هذه الودائع معياراً لتصنيفها فإن الودائع قد تكون أجنبية أو محلية و فيما يلي تفصيل ذلك:

- الودائع الأجنبية : وتتألف من :

- ودائع البنوك من خارج البلد وهذه البنوك في الواقع تتخذ من المصارف المحلية بنوكاً مرسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحاً منها الودائع في المصارف والتي تعود ملكيتها لمصارف أخرى.
- ودائع غير المقيمين وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلد المعني.

- الودائع المحلية : أما الودائع المحلية فتتألف من ودائع القطاع الخاص وودائع البنوك المحلية .

- ودائع القطاع الخاص :وهي أهم أنواع الودائع.

- ودائع القطاع العام :تأتي بالدرجة الثالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، وهي تنقسم إلى:
- الودائع الحكومية وشبه الحكومية :وهي حسابات الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية في البنوك التجارية.
- ودائع البلديات والمؤسسات العامة :وهي ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة المودعة في البنوك التجارية.

- الودائع حسب منشئها :ويمكن تصنيف الودائع حسب منشئها إلى حقيقية ومشقة.

- الودائع الحقيقية (الأولية):

وتنشأ عن إيداع نقود أو إيداع شيكات) محسوبة على بنك آخر (في البنك وتسمى ودائع أولية حقيقية غير وهمية بمعنى أن هنا قيمة حقيقية عهد بها فعلاً إلى البنك أي أنها هي المبالغ التي أودعت فعلاً بالبنك بواسطة أصحاب الأموال، وإيداع المبالغ النقدية أمر لا يحتاج لبيان خاص فيستطيع أصحاب المدخالت أن يودعها بدلاً من الاحتفاظ بها لديهم خوفاً عليها من السرقة أو النفاذ.

- الودائع المشتقة :

وتسمى أيضا ودائع ائتمانية وتخلقها البنوك عن طريق منح البنوك وتضيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة، لذا فهي من أهم الودائع.

ونقول تخلقها البنوك لأن البنك لا يقرض في العادة نقوده وإنما يمنح المقرض الحق في سحب شيكات عليه، وهنا تنشأ للمقرض لدى البنك ودیعة بمقدار القرض المتفق عليه ومن هنا تزيد ودائع البنك في ذات الوقت الذي تزيد فيه قروض المتعاملين. وإذا قام المقرض بقضاء حاجاته عن طيق السحب على هذا القرض فإن ودائع دائني البنك تزيد بينما لا تنقص الودائع الحقيقية شيئاً.

د- الودائع حسب حركتها:

و تصنف الودائع حسب حركتها فهي إما أن تكون نشيطة أو مقيدة

- الودائع النشيطة: يكون رصيدها غير ثابت نسبيا لكثرة عمليات السحب والإيداع بعكس الودائع.

الخاملة، حيث يكون رصيدها ثابت وغالبا ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية.

- الودائع المقيدة: هي الأموال التي يودعها الأف ا رد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات، فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو الت ازمات يقدمها المودع للبنك مقابل تكبد البنك للإلتزام عرضي في سبيله كإصداره خطاب ضمان، أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة، وغيرها من البنود التي تظهر تحت الحسابات النظامية.

2. المستحق للبنك والمراسلين: وتتضمن

✓ الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنوك المحلية في صورة ودائع أو التي تنشأ نتيجة معاملات البنك مع البنوك الأخرى داخل الدولة.

✓ الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنوك التي يتعامل معها خارج الدولة وتأخذ شكل الودائع مقابل الحصول على العديد من معاملات الصرف الأجنبي وفتح الاعتمادات المستندية، والمساعدة في شراء الأوراق المالية العالمية وبصفة عامة.

يعرف هذا النظام بالمراسلين، وهذه الأرصدة تشكل نسبة صغيرة من إجمالي الأصول.

3. المبالغ المقترضة من البنك المركزي:

يمثل مصدرا مهما وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي ويعود لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي للاقتراض منه في حالات عادية، ممكن أن تكون بالاعتبارات هي مدى كفاية مواردها من الودائع ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية

لقد تعرفنا على مختلف مصادر البنوك التجارية من خلال دراسة عناصر جانب المطلوبات في ميزانية البنك و إن دراسة عناصر جانب الموجودات من الميزانية يتيح لنا معرفة استخدامات البنك لموارده وطبيعتها.

1. الأصول المتداولة:

هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول و تشمل الأصول المتداولة ما يلي:

أ - نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك: وتعد أكثر الأصول المتداولة سيولة.

✓ النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري: فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، وهي تتكون من أوراق البنكنوت والعملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة، أي صرف الشيكات المقدمة له وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.

✓ أرصدة لدى البنك المركزي: إما على شكل حساب جاري وهو الاحتياطي النقدي ويجب أن لا يقل عن نسبة معينة من مجموع الودائع ولا يدفع البنك المركزي أية فوائد على هذا الحساب إذا كان مساويا للنسبة المطلوبة، أما إذا زاد ذلك فيدفع على الزيادة، وإما أن تكون الأرصدة بالإضافة إلى الحساب الجاري على شكل ودائع لأجل بإشعار، ويدفع عليها البنك فوائد تختلف باختلاف مدة الإشعار مما يشجع البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من أموالها.

✓ أرصدة لدى البنوك الأخرى المحلية: تحتفظ البنوك بأرصدة لدى بعضها البعض لتسهيل التعامل، وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز لذا فهي تدخل في حساب الاحتياطي النقدي للبنك التجاري.

ب - الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية): يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية والسندات، وهي تمثل سيولة من الدرجة الثانية ويصعب تحويلها إلى سيولة من

الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى الوقت والجهد وتتعرض للتقلبات في القيمة وهي تتطوي على احتمالات الربح والخسارة، وتمثل قروضا طويلة الأجل والأصل أن تقوم بها بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المتخصصة¹.

ج- الكمبيالات و الحوالات المخصصة: وتنقسم إلى قسمين:

✓ **أذون الخزينة:** وهذا البند من عناصر الموجودات في ميزانية البنك يمثل استثمارات مضمونا قصير المدة مع عائد مقبول حيث يجري إصدار هذه الأذون بشكل أسبوعي عادة ولمدة واحد وتسعين يوما ولدورة قصيرة متكررة، ويمكن بيع هذه الأذون بالخصم في السوق النقدي في أي مرحلة قبل استحقاقها².

✓ **خصم الأوراق التجارية:** حيث تقبل البنوك على مزاوله هذا النوع من النشاط نظرا للحماية التي يوفرها القانون التجاري، وأيضا نظرا لقصر أجلها مما يوفر عنصر السيولة لدى البنك، كما أنها تتيح الفرصة لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي نفسه.

د- **القروض والسلف:** وهي من أهم أوجه استخدامات الأموال في البنوك التجارية والتي من ورائها عوائد مجزية وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل للعملاء من رجال الأعمال والمؤسسات، بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي.

ويتمثل الفرق الأساسي الجوهرى بين القرض والسلفة أن القرض تمنح قيمته بالكامل بعد الموافقة عليه على حين تعيد السلفة الممنوحة في حساب جاري مدين حيث يسمح للعميل بالسحب منها أي حدود المبالغ المصرح بها.

✓ **قروض حسب معيار الضمان:** ويمكن أن تقسم إلى سلف مضمونة وسلف غير مضمونة ويمكن الذكر أن الضمان قد يكون ضمانا شخصيا أو عينيا، ومعظم البنوك لا تفضل اللجوء للضمان غير المنقول (العقارات والأراضي) (خوفا من الخسارة عند عملية البيع، لذلك تركز البنوك على منح قروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها.

¹ إيمان بن شعبان، إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم

الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2013/2012، ص 10

² هالة هميسي، انعكاسات إدارة المعرفة على البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2013/2012، ص 35.

✓ العروض حسب معيار الغاية:¹

يمكن أن تقسم إلى ما يلي :

- قروض تجارية.
- قروض صناعية.
- قروض زراعية.
- قروض وخدمات لغايات سياحية.

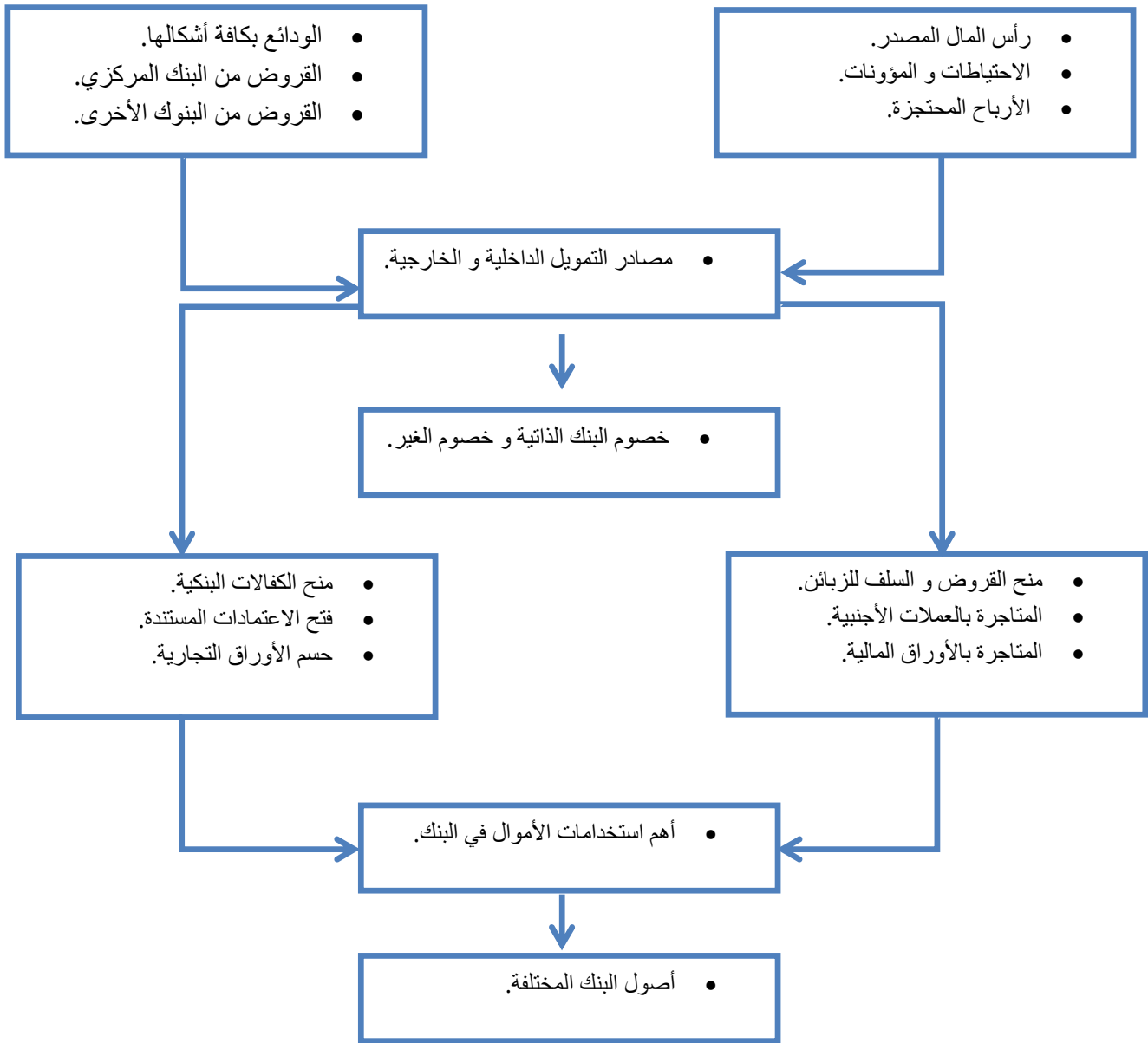
هـ- الأصول الثابتة :هي أقل المفردات التي تظهرها قائمة المركز المالي للبنك لكونها ليست من الأصول ذات العائد ولا من المجموعة التي تحقق أي قدر من الأمان، وغالبا ما تكون قاصرة على العقارات التي يملكها البنك التي ولا يزال فيها نشاطه، بالإضافة إلى الأثاث والأدوات المكتبية ووسائل الانتقال والمواصلات والأجهزة، سواء الآلات الحاسبة أو أجهزة الحسابات الآلية...الخ.

وأن وجودها يمثل ضرورة لا علاقة لها باختيار منافذ الاستثمار.

و- موجودات أخرى :وهي أية موجودات أخرى لدى البنك التجاري لم يسبق ذكرها في أي بند من البنود السابقة، ومما لا شك فيه، أن الأهمية النسبية لكل بند من البنود الميزانية تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة النشاط السائد في المجتمع من ناحية، وحسب تقدم أو تخلف العادات المصرفية في المجتمع من ناحية أخرى، ففي المجتمع الذي تشيع فيه الشركات المساهمة، نجد أن حافظة الأوراق المالية للبنوك التجارية تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التي تشيع فيها الأشكال الفردية للمشروعات، وكذلك فإن المجتمعات التجارية تزيد فيها حافظة الأوراق التجارية المخصصة في البنوك بعكس المجتمعات الصناعية التي تزيد فيها السلف والقروض.

¹ أنس البكري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 122.

الشكل رقم (03): مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية



المصدر: عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون: محاسبة المؤسسات المالية، البنوك وشركات التأمين، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص26.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا في هذا الفصل للعموميات حول البنوك والمفاهيم الأساسية للبنوك التجارية، تبين لنا أن البنوك هي إحدى وسائل التعامل المالي وعصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي.

حيث تبين لنا أن أول ظهور للبنك كان في البندقية وكان الغرض الأساسي للبنك حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى آخر، ثم أخذت في التطور مما أدى إلى تباين أنواعها انطلاقاً من البنوك التجارية، حيث تسعى هذه الأخيرة لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساساً في تحقيق الربحية و السيولة ، حيث تقوم بقبول الودائع ومنح القروض أي أنها تقوم بتوجيه الأموال التي تحصل عليها من وحدات الفائض إلى وحدات العجز ، وغيرها من الخدمات المصرفية.

وفي الأخير تبين لنا أن البنك الناجح هو الذي يستطيع أن يوافق بين السيولة و الربحية فهما تعتبران قوتان تسييران في اتجاهين متضادين، مع المحافظة على المركز المالي للبنك ومعرفة موقعه بين البنوك.

الفصل الثاني

الملاحح الأساسية لسوق الأوراق المالية

تمهيد

يرى التطور الحاصل في الحياة الاقتصادية وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في التمويل عن طريق البنوك طريقة تقليدية، كما أن الاتجاه المتزايد نحو إلغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال خوصصة منشآت القطاع العام، أدى إلى بروز أداة لذلك وهي سوق الأوراق المالية كأسلوب للخوصصة وكطريقة جديدة لتمويل المنشآت الجديدة أو تلك التي ترغب في تطوير نشاطها وتمويل خططها التوسعية.

سوق الأوراق المالية على غرار الأسواق الأخرى، لها مكان معين ونوع خاص من السلع وهي الأوراق المالية، كما أنها تشكل جزء من السوق المالي الموازي للسوق النقدي، كما يدخل في تنشيط هذه السوق عدد من المتعاملون كالمستثمرين السماسرة، والوسطاء من خلال إصدار أوامر البيع والشراء للأوراق المالية سواء كانت أسهم أو سندات أو على أي نوع آخر من الأوراق كان التطور المالي سببا في ظهورها.

إن إنشاء سوق للأوراق المالية يقتضي توفر مجموعة من الشروط حتى تؤدي الدور الموكل لها على جميع الأصعدة، من بيئة تشريعية ملائمة، ظروف اقتصادية جذابة وكذا استقرار الأوضاع السياسية، لتكون في مجموعها المناخ المناسب لإنشاء وتطوير هذا السوق.

وقصد التعرف أكثر على خصوصيات سوق الأوراق المالية وكذا المتطلبات الأساسية لإنشائه تم تقسيم

هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

1. ماهية أسواق الأوراق المالية؛
2. الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية؛
3. آلية تعامل البنوك في سوق الأوراق المالية؛

المبحث الأول: ماهية سوق الأوراق المالية.

هناك من يطلق على سوق الأوراق المالية بـ: البورصة لكن البورصة هي جزء من سوق الأوراق المالية، والحقيقة أنها تعتبر أداة هامة في تقويم اقتصاد أي دولة وعنصر أساسي أيضا .

وتشمل أسواق المال كلا من المدخرين و المستثمرين والمنشآت المالية والأدوات المالية، حيث يوجد في كل المجتمعات اصحاب الفوائض من سيولة، ويوجد في المقابل اصحاب العجز الذين يريدون الاستثمار،

لذا فان الأسواق المالية تلعب دور الوساطة في انتقال الأموال الفائضة إلى الأفراد أو المؤسسات ذات العجز، وذلك من خلال المنشآت المالية والأدوات المالية، نظرا لصعوبة انتقال الأموال مباشرة بين الطرفين.

وللتعرف بدقة على سوق الأوراق المالية وباعتباره كغيره من الأسواق نحاول من خلال هذا المبحث معرفة مكانته من بين التصنيفات المختلفة للأسواق، كما سنتطرق إلى مكوناته ونظام تشغيله من خلال ثلاثة مطالب:

❖ ماهية سوق الأوراق المالية وخصائصها ؛

❖ نشأة وتطور سوق الأوراق المالية؛

❖ الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية؛

المطلب الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية.

إن موقع سوق الأوراق المالية يعتبر واضحا ضمن تركيبة الأسواق التي تشمل أسواق النقد، أسواق المال، أسواق السلع والمعادن لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى النقاط الآتية:

❖ تعريف السوق ومعايير تصنيفها؛

❖ تعريف السوق المالي؛

❖ تعريف سوق الأوراق المالية ومكوناتها؛

تعريف السوق وتصنيفاتها

بالرغم من تعدد أنواع الأسواق تبعا لتعدد معايير تصنيفها، إلا أنه يمكن التوصل إلى تعريف شامل لها.

1. تعريف السوق

في اللغة العامة يقصد بالسوق المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون وتتبادل فيه السلع والخدمات، وفي الوقت الحاضر لم يعد هناك أهمية للمكان وأصبحت السوق تحدد بالنظر إلى

السلعة التي تتداول فيها¹.

1-2- معايير تصنيف الأسواق: يوجد أسواق لمختلف أنواع السلع ولمختلف أنواع الخدمات، ويمكن تصنيف الأسواق حسب عدد من المعايير نذكر منها:

1-2-1 من حيث طبيعة السلعة²

يمكن التمييز بين الأسواق الآتية بالاعتماد على هذا المعيار وهي:

✓ **سوق المال والنقد:** سوق المال هو السوق الذي يتعامل في القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وتسمى أسواق رأس المال، ويتم ذلك عن طريق إصدار للسندات والأسهم.

✓ **سوق العمل:** يأتي العرض في هذا السوق من العمال وأصحاب المهن، ويأتي الطلب من جانب أصحاب الأعمال والراغبين في التوظيف وتشغيل هؤلاء العمال أو أصحاب المهن، ويمثل العرض (البائع) في الدول المتقدمة اتحادات العمال والنقابات العمالية والنقابات المهنية.

بينما يمثل الطلب (المشتريين) رجال الأعمال واتحاد الصناعات والمنتجين. والإعلان في الصحف عن وكالة تطلب موظف أو عمالا فهو وسيلة للتعبير عن هذه السوق، وقد تدخلت الدولة لتنظيم الوكالات، وأصبحت تزاوّل نشاطها بموجب تراخيص رسمية بشروط معينة لحماية للعمالة، كما أن الطلب على وظيفة هو أيضا صورة من وسائل التعبير عن سوق العمل.

✓ **سوق السلع:** قد تكون سوق جملة أو سوق تجزئة، وهي السوق المألوفة لنا جميعا والتي تشمل المنتجات الزراعية والصناعية... الخ

✓ **سوق الخدمات:** ومن أمثلة هذه السوق سوق خدمة ميكانيكي السيارات والكهربائي، وسوق الأدوات الصحية... الخ.

1-2-2 من حيث توحيد السعر

تنقسم الأسواق إلى نوعين هما:³

✓ **سوق الكاملة:** وهي السوق التي يحدد فيها سعر واحد للسلعة الواحدة، وشروط السوق الكاملة تحتاج إلى توفر العناصر التالية:

- وجود عدد كبير من البائعين، وعدد كبير من المشتريين، حتى لا يؤثر أحدهم على سعر السوق.
- سهولة وتوافر الاتصالات بين مختلف الأطراف.

¹ شمعون شمعون، الرياضيات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 241.

² محمود أمين زويل، بورصة الأوراق المالية: موقعها من الأسواق - أحوالها مستقبلها، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 26-27.

³ محمود أمين زويل، نفس المرجع السابق، ص 38.

- تجانس وحدات السلع المعروضة بالسوق.
- سهولة نقل السلعة من مكان لآخر، حتى يتم نقلها من مكان السعر المنخفض إلى مكان السعر المرتفع، فيزداد العرض منها مما يؤدي إلى توحيد السعر.
- ✓ سوق غير كاملة: يؤكد الواقع العملي أن النمط الشائع لأغلبية الأسواق هي السوق غير الكاملة لعدم توافر الشروط السالفة الذكر.

1-2-3 من حيث درجة المنافسة:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسواق من حيث درجة المنافسة هي:

- ✓ سوق المنافسة الكاملة: وهو ذلك السوق الذي يضم عددا كبيرا جدا من المتعاملين، يتعامل كل منهم في حجم محدد جدا من إجمالي حجم السلع المنتجة والمباعة والمتجانسة، وبالتالي لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر على سعر السوق السائد، ولذلك فإن سعر السلعة لهذه معطى والربح المحقق في الأجل الطويل هو الربح العادي، ذلك أن المنافسة تبلغ أقصى درجاتها، وحرية الدخول والخروج من السوق متاحة للجميع¹.
- ✓ سوق الاحتكار التام: يعرف الاحتكار التام بأنه الحالة التي يوجد فيها بائع واحد لسلعة ما لا يتوافر له بدائل قريبة، كما يوجد فيها موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق، فالمحتكر هو المنتج الوحيد الذي يقوم بإنتاج سلعة معينة، لذلك فإن جميع مبيعاته تعتمد فقط على السعر الذي يحدده هو، أما الأسعار التي يحددها المنتجون الآخرون وتصرفاتهم فانه لا يأخذها في الاعتبار عند تحديد سعره².
- ✓ سوق المنافسة الاحتكارية³: وهذا السوق كما يدل اسمه يجمع صفات تنافسية واحتكارية في نفس الوقت، وفي الواقع فإن هذا الشكل من الأسواق أكثر واقعية من سوقي المنافسة الكاملة والاحتكار ويتميز بما يلي:

0 وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين لسلعة.

0 اختلاف السلعة المنتجة.

0 حرية الدخول إلى السوق والخروج منه بالنسبة لأي بائع أو مشتري.

0 القدرة على ترويج المبيعات.

- ✓ سوق احتكار القلة: هذا سوق مزيج من سوق المنافسة الكاملة والاحتكار، ولكنه أقرب إلى سوق الاحتكار، ويتمثل سوق المنافسة بقلة المنتجين داخل الصناعة الواحدة، ويتميز بأن حجم إنتاج المشروع الإنتاجي يمثل كمية كبيرة نسبيا بالنسبة لإنتاج جميع المشروعات الأخرى، وبالتالي لا يمكن لأي مشروع إنتاجي أن يتجاهل تصرفات المشروعات الأخرى في هذا السوق¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، سياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1997، ص 16.

² سيد محمد أحمد السيريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 326.

³ سيد محمد أحمد السيريتي، نفس المرجع السابق، ص 331-332.

2. تعريف السوق المالية

هناك خلط بين السوق المالية وسوق رأس المال **Marché Financier et Le Marché Des Capitaux**

، حيث إن مفهوم السوق المالية يشمل جميع الأصول المالية، سواء تلك التي تتسم بالسيولة المالية أي النقود، أو الأصول المالية التي تتميز بالسيولة المؤجلة، لذا سيتم البحث في مفهوم سوق الأوراق المالية والعلاقة التي تربطه بسوق المال.

فالسوق المالية تتضمن جميع الوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة، بالإضافة إلى سوق النقد، وهذا يعنى أن السوق المالية تتكون من شقين أساسيين هما:

0 أسواق النقد؛

0 أسواق رأس المال؛

2-1 تعريف السوق النقدية: هو الشق الأول للسوق المالية، يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل،

وذلك من خلال السماسرة والبنوك التجارية وبعض الجهات الحكومية التي تتعامل في تلك الأوراق. وتعتبر الورقة المالية هنا صك مديونية، تعطى لحاملها الحق في استرداد مبلغ من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر، ولا تزيد عادة مدة الأوراق عن سنة، غير أنه يمكن في أي وقت، وبحد أدنى من الخسائر، أو دون خسائر نظرا لضمان عملية السداد، ومن بين أنواع هذه الأوراق المالية نجد الأوراق التجارية أو ما يسمى أدونات الخزنة.

0 وتتميز السوق النقدية بالميزات التالية:

0 تتميز بأنها سوق قصيرة الأجل، إذ ينحصر استحقاقها بين يوم واحد وسنة واحدة.

0 تتميز بقدرتها في تجميع المدخرات السائلة وفي خلق استثمارات قصيرة الأجل.

0 تتميز بقدر كبير من السيولة والمرونة العالية.

الأوراق المالية في سوق النقد أكثر شيوعا في عملية التداول.

2-2 تعريف سوق رأس المال: هناك عدة تعاريف لسوق رأس المال نذكر منها:

التعريف الأول: يمثل سوق رأس المال المكان الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب للمتاجرة

برؤوس الأموال كالأوراق المالية، قروض بأنواعها... الخ، فهو بالتالي فضاء يلتقي فيه الأعوان

الاقتصاديون ذوي العجز المالي، والذين هم في حاجة للأموال، ومن ثم يتم التعامل على أساس الثروة

التي يتفوقون عليها، والتي تخص عائد كل من الطرفين².

¹ سيد محمد احمد السيريتي، نفس المرجع السابق، ص 333.

² F.LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux**, Montréal, 2eme édition, 1995, p: 03.

التعريف الثاني: كما يعرف بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال، ويتكون هذا السوق من شكلين هما:

الشكل الأول: أسواق حاضرة: وهي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل أسهم، سندات، وأحياناً يطلق عليها أسواق الأوراق المالية، وهنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزءاً منها، أما عن كيفية التداول فقد تتم من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة.

الشكل الثاني: أسواق آجلة: ويطلق عليها أسواق العقود المستقبلية، وهي أيضاً تتعامل في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آنياً على أن يتسلمها في تاريخ لاحق، والغرض من وجود هذه الأسواق هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغير السعر.

بعد التعرف على شقي السوق المالية، نستنتج أن المدى الزمني للأصول المالية هو الذي يفرق بين سوق النقد وسوق رأس المال، إذ أن الأصول المالية التي يبلغ عمرها عاماً واحداً أو أقل تتضمن سوقاً نقدياً، أما الأصول المالية التي يزيد عمرها عن سنة فهي تتضمن سوق رأس المال (سوق الأوراق المالية). وعلى هذا الأساس يتم تداول أدونات الخزنة في سوق النقد، بينما يتم تداول سندات الخزنة في سوق رأس المال.

3. تعريف سوق الأوراق المالية

بعد أن تعرفنا على مفهوم السوق المالي نجد أن سوق الأوراق المالية جزء من هذا السوق، ويمكن الآن تقديم التعاريف الآتية للتدقيق في مفهومها.

3-1 تعريف سوق الأوراق المالية: هناك عدة تعريفات لسوق الأوراق المالية يمكن ذكر:

✓ **التعريف الأول:** "سوق الأوراق المالية هي أماكن اجتماع تجرى فيها المعاملات في ساعات محددة من قبل، ومعلن عنها على الأوراق المالية، وذلك عن طريق سماسة محترفين مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من المعاملات، على أن يتم التعامل بصورة علنية سواء بالنسبة للأوراق المالية، أو بالنسبة للأسعار المتفق عليها عن كل نوع"¹

✓ **التعريف الثاني:** "سوق الأوراق المالية هي عبارة عن مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون خلال ساعات معينة من النهار للتعامل في الصكوك المالية طويلة الأجل، حيث يتم فيها مبادلة تلك الصكوك برؤوس الأموال المراد الاستثمار فيها"²

✓ **التعريف الثالث:** "سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، والأسواق قد تكون منظمة أو غير منظمة ففي الأولى تتم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية في مكان المنظم

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ص 272.

² عبد الباسط وفا محمد حسن، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات القطاع العام إلى الملكية الخاصة، دار النهضة العربية، 1996، ص 25.

يعرف ب " البورصة"، أما السوق غير منظمة فيكون من عدد من التجار يباشر كل منهم نشاطه في مقره ويتصلون بعضهم بواسطة الحاسوب او السماسرة، كما أن الأسواق قد تكون محلية أو عالمية ففي الأولى تتداول الأوراق المالية للمنشآت والهيئات المحلية، أما الثانية فتتسع لوجود المستثمرين الأجانب، وتداول أوراق مالية لمنشآت وهيئات من دول أجنبية¹.

✓ **التعريف الرابع:** تعرف سوق الأوراق المالية بأنها "الميكانيكية التي تستخدم في الجمع بين بائعي ومشتري الأصول المالية بغرض تسيير عمليات التداول"²

✓ **التعريف الخامس** "شبكة تمويل للمدى البعيد مبنية على إصدار الأوراق المالية وتداولها مما يسمح بتحريك الادخار القومي الفردي"³

الفرع الثاني: خصائص سوق الأوراق المالية.

لسوق الأوراق المالية بعض الخصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى نذكر منها:⁴

✓ سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تنظيماً من باقي الأسواق المالية الأخرى، نظراً لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقواعد قانونية لتداول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في أسواق الأوراق المالية وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية.

✓ يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية، يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة.

✓ التداول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم، وكذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب.

✓ التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية.

✓ سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة، وإمكانية استفادتها من تكنولوجيا الاتصالات فإن ذلك يعطي خاصية للأسواق المالية بكونها تتميز عن غيرها من الأسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة وممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم في نفس الوقت.

✓ الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر المعلومات السوقية، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

¹ ضياء الدين مجيد الموسوي، البورصات أسواق رأس المال وأدواتها الأسهم والسندات، منشورات image ، 1998، ص 6-7.

² عبد الباسط وفا حسن، نفس المرجع السابق، ص49.

³ P.Conso, *La gestion financière de l'entreprise*, Edition Dunod deuxième édition, 1989, Tome 2, p: 387.

⁴ جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص56.

كذلك هناك الخصائص الآتية لسوق الأوراق المالية، وهي¹:

- ✓ سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل، وتكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل.
- ✓ الاستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي، نظرا لكون أدوات الاستثمار فيه، مثل السندات طويلة الأجل، يحتمل مخاطر سعرية، سوقية، وتنظيمية مختلفة، وكذلك الأسهم على الرغم من أنها ذات عائد أكبر نسبيا إلا أن مخاطرها كبيرة أيضا²
- ✓ الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر ذا عائد مرتفع نسبيا، وبالتالي فإن اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة والمخاطرة.

¹ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص 32.

² J.Pilverdier, tereyt, **Le marché boursier**, Economica, 1998, p: 10.

المطلب الثاني: نشأة سوق الأوراق المالية¹ :

يرجع تاريخ نشأة الأسواق إلى الرومان الذين كانوا أول من عرف الأسواق المالية بإنشاء في القرن الخامس قبل الميلاد .و كذلك أنشأ اليونان متجر المقايضات (Collegin marcaterum) في أثينا، و كانت هناك أسواق عرب في الجاهلية، حيث كانت لقريش رحلات تجارية شتوية إلى اليمن، وصيفية إلى الشام .كما كان هناك حي للتجار في المدن الكبرى يسمونه بازار (Bazar) يعرض فيها التجار أمتعتهم و يتفقون فيها على الأسعار.

أما البورصات ففي نهاية القرن الثالث عشر ميلادي بدأت بيوت التجارة و الصرافة بالهجرة من إيطاليا إلى بلاد الفلندر ببلاد الفلمنك، و أقاموا مستعمرات في واحدة من أشهر المدن و المراكز التجارية و هي مدينة بروج (Brugge) البلجيكية .و أصبح هذا المكان مهبطا للتجار و العالمية في ذلك الحين رجال الأعمال .ففي عام 1300 م أقيمت بورصة في مدينة بروج، و احتفظت بمركز الصدارة في المال و التجارة إلى سنة 1485 م، إلى أن أقيمت بورصة أنفرس (Anvers) في مدينة أنتورب (Antorp) الفلندرية، حيث تم توسيعها عام 1531 م، فاستوعبت التجارة من كل مكان.

و تعود البدايات الأولى لظهور و تشكل أسواق الأوراق المالية إلى القرن السادس عشر ميلادي حيث عرفت باسم البورصات، ثم تحولت في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى أسواق منظمة لحركة و تداول رؤوس الأموال، فكانت أول بورصة للأوراق المالية في فرنسا عام 1724 م و في بريطانيا بأوائل القرن التاسع عشر، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنشأت أول بورصة عام 1821م في شارع وول ستريت.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية (الأهمية – الأهداف – السبل – مقترحات النجاح)، عالم الكتب للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003 ، ص ص 6-7.

المطلب الثالث: وظائف سوق الأوراق المالية وشروط تكوين هذا السوق.

الفرع الأول: وظائف سوق الأوراق المالية

يمكن تلخيص وظائف سوق الأوراق المالية في النقاط التالية:

✓ أداة تمويل الاقتصاد عن طريق جذب المدخرات من الأعوان الاقتصاديين من أجل تمويل الاقتصاد، وهذا عن طريق تجميع رؤوس الأموال من المتعاملين الاقتصاديين، الذين يتمتعون بالقدرة على التمويل الذاتي.

✓ فسوق الأوراق المالية تضمن للمؤسسات الموارد المالية على المدى الطويل، تسهل عملية النمو لها، كما تسمح للدولة من أداء سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الأداء.

✓ كما تعمل سوق الأوراق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تؤمن للدولة موارد إضافية تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية¹، فهي إذن تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر.

✓ أداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة: تتوفر هذه الفرص وتتفاوت من خلال الخطر المرتبط بالأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية، ويكون ذلك من خلال كثرة وتنوع هذه الأوراق، وتوفير البيانات والمعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل بها، فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم، مبينة بذلك الأوراق التي حدث عليها التعامل وحركة الأسعار الخاصة، مما يمكن المستثمر من مقارنة ودراسة مدى الإقبال على الأنواع المختلفة من هذه الأوراق، وبالتالي يعتبر مرشدا عند اختياره للأوراق المالية التي يرغب في الاستثمار فيها²

✓ أداة ومؤشر للحالة الاقتصادية³: تساعد الأوراق المالية في تحديد الاتجاهات العامة في عملية

التنبؤ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الكيان الاقتصادي، وتسجيلها، وحجم المعاملات مقيد بالأموال السائلة المتداولة والأسعار.

وما يستخلص من جداول الأسعار العامة يعبر عن ارتفاع الميل أو هبوطه لدى المنتجين، وهذه المعلومات تساعد على توجيه المستثمر إلى الأوراق المالية التي تدر عليهم الأرباح التي يرغبونها، منها ما يتعلق بصغر حجم هذه المدخرات، ومنها ما يتعلق أيضا بعدم معرفتهم بفرص الاستثمار المتاحة والمجدية، مما يجعلهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر ما يخزنونه من أموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رؤوس أموال

¹ A.CHOINEL, et G, ROUYER, Les marchés financiers structures et acteurs, Revue banque, Paris, 2ème édition, 1997, p: 35.

² منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997 ص45.

³ رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية لطباعة ونشر وتوزيع، مصر، 1999 ص48.

الشركات والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاستثماري الذي ينعكس على معدل نمو الاقتصاد بالزيادة.

✓ أداة مساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي،، حيث أن عملات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الدولية، أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية.

✓ أداة مساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي، وهذا الأمر يتطلب توافر عدة سمات في سوق الأوراق المالية نذكر منها:

كفاءة التسعير: بمعنى أن الأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة.

كفاءة التشغيل: بمعنى أن تتضاءل تكلفة المعاملات إلى أقصى حد مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات.

عدالة السوق: بمعنى أن تتيح السوق فرصة متساوية لكل من يرغب في إبرام الصفقات.

الأمان: يقصد به ضرورة توافر وسائل للحماية ضد المخاطر التي تتجم عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق، مثل مخاطر الغش والتدليس، وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية التي تعتمد إليها بعض الأطراف.

✓ أداة لتقويم الشركات والمشروعات: حيث تساهم أسواق الأوراق المالية في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو بالفشل، فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها، أو على ضعف مركزها المالي، وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها، أو في سياساتها أملا في تحسين مركزها.

✓ أداة لتمويل المؤسسات وخلق السيولة، يمكن اعتبار سوق الأوراق المالية قناة تسمح بالانتقال من اقتصاديات الإقراض إلى اقتصاديات أوراق المال، بما يكفل التحول من نظام التمويل غير المباشر إلى نظام التمويل المباشر، حيث تتمكن المؤسسات من ضمان تمويلها بطريقة مباشرة، انطلاقا من عرض أوراقها المالية مباشرة للاكتتاب في السوق.

✓ أداة للحد من معدلات التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تساعد سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية واتجاه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلا من الاستهلاك.

✓ أداة جذب للاستثمارات الأجنبية، وتوطيد التكنولوجيا عن طريق الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية، حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية الدولية.

✓ أداة غير رسمية للرقابة الخارجية على كفاءة السياسات الاستثمارية، التمويلية، التشغيلية والتسويقية

للشركات المدرجة أوراقها المالية فيها، وعليه فإن الشركات تتبع إدارتها سياسات كفئة تحقق نتائج أعمال جيدة، وتحسن أسعار أسهمها في السوق، أما الشركات التي تعاني من سوء الإدارة فإن نتائج أعمالها، لن تكون مرضية لذلك فإن أسعار أسهمها تنخفض في السوق.

الفرع الثاني: مكونات سوق الأوراق المالية

تنقسم أسواق الأوراق المالية بدورها إلى:

1. **أسواق أولية:** ويدعى كذلك سوق الإصدار، وهو السوق الذي يتم من خلاله إصدار الأوراق المالية الجديدة، والتي أصدرتها المنشآت والمؤسسات والوحدات الاقتصادية لأول مرة بغرض الحصول على الأموال لتمويل الاحتياجات المالية¹:

ويتم تصريف وبيع هذه الأوراق المالية من خلال ما يسمى ببنك الاستثمار أو الأسلوب المباشر للبيع، ويأتي بنوع من التفصيل كما يلي²:

• **مصرف الاستثمار:** هو وسيط مالي بين مصدري الأوراق المالية من الشركات وغيرها وبين المستثمرين، حيث يقوم مصدر الأوراق المالية ببيعها لمصرفي الاستثمار، والذي بدوره يعيد بيعها للمستثمرين، وتظهر وظائفه في:

- النصيحة والمشورة، نظرا للخبرة، وما يتوافر لديه من كفاءات.
- الاكتتاب في الأوراق المالية، أي شراء مصرف الاستثمار للأوراق المالية من مصدرها لغرض بيعها لجمهور المستثمرين.

- التسويق، وذلك من خلال بيوت السمسرة التي تقوم بعملية البيع للمشتريين، ولا يتم التسويق إلا بعد تقديم طلب التسجيل للجنة الأوراق المالية في البورصة، والتي تؤكد من توافر الشروط القانونية... إلخ
- **أسلوب البيع المباشر:** تقوم المؤسسة المصدرة بعمليات طرح خاص، وذلك بأن تباع هذه الأوراق المالية مباشرة للمنشآت المالية الكبيرة أو لكبار المستثمرين، ومن مزايا هذا الأسلوب أن الشركة غير ملزمة بعملية التسجيل، كما يوفر ما يتم دفعه من رسوم وعمولة الاستثمار، ولكن من عيوبه أن الشركة قد تتقاضى سعر فائدة أعلى، كما أن الخبرة التسويقية قد لا تكون متوفرة.

2. **الأسواق الثانوية:** وتدعى كذلك بسوق التداول، فالسوق الثانوية هي التي تمكن³-

المستثمرين من المتاجرة فيما بينهم، في الأوراق المالية التي يتم إصدارها من قبل في السوق الأولية، ويجب الملاحظة بأن عائد بيع الأوراق المالية يذهب مباشرة لحملة الأوراق المالية، وليس للشركات كما حدث في السوق الأولية.

¹ Shall Helly. c, **Introduction to Financial Management**, Mc Graid-Hill, New Work, 1988, p:27.

² عبيد سعيد توفيق، **الاستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1998، ص70.

ويمكن تقسيم هذا السوق إلى نوعين:

✓ **أسواق منظمة:**¹ وهي البورصات التي تخضع للقوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية، وتتداول فيها عادة الأوراق المالية المسجلة، والتي تتحدد أسعارها من خلال قانون العرض والطلب، ويجري التعامل في مكان مادي محدد، ويتم تسجيل الأوراق المالية في هذا السوق وفق شروط تختلف من دولة إلى أخرى، وعادة ما تتعلق بأرباح الشركة، حجم أصولها، والحصة المتاحة من خلال الاكتتاب العام..الخ.

✓ **الأسواق غير المنظمة:**² وهي المعاملات التي تتم خارج البورصات المنظمة، وتدعى كذلك بالأسواق الموازية، فلا يوجد مكان مادي لهذه الأسواق، ولكنها عبارة عن شبكة اتصالات تجمع بين السماسرة والتجار والمستثمرين، ولا يتم مقابلة العرض والطلب على الأوراق المالية، كما هو الحال في البورصات المنظمة، بل يتم من خلال التفاوض عن طريق شبكة الاتصالات. ويتواجد داخل السوق غير المنظمة نوعان من الأسواق:

3. **السوق الثالث:** وهو جزء من السوق غير المنظمة، حيث يتكون من السماسرة غير الأعضاء في السوق المنظمة، والذين يقدمون خدمات التعامل في الأوراق المالية للمؤسسات الاستثمارية الكبيرة، وتتميز معاملات هذا السوق بصغر تكلفتها، وكذا سرعة تنفيذها، كما نجد أن لهؤلاء السماسرة حق التعامل في الأوراق المالية المسجلة في السوق المنظم.

4. **السوق الرابع:** هو سوق التعامل المباشر بين الشركات الكبيرة مصدرة الأوراق المالية وبين أغنياء المستثمرين، دون الحاجة إلى سماسرة أو تجار الأوراق المالية، ويتم التعامل بسرعة وبتكلفة بسيطة من خلال شبكة اتصالات إلكترونية وهاتفية حديثة، وهو ما يشبه السوق الثالث لأن الصفقات تتم خارج البورصة أي خارج السوق المنظمة، وهذا بالتعامل بكل الأوراق المالية المتداولة داخل وخارج السوق المنظم

¹ أحمد سعد عبد اللطيف، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص7.

² أحمد سعد عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص 11.

المبحث الثاني: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية أو الأسهم والسندات محرك أسواق رأس المال باعتبارها السلعة الأساسية المتداولة في هذه الأسواق كما تعتبر أيضا "بمثابة السلعة التي يجري عليها التداول بيعا وشراء في البورصة فهي تصدر بواسطة شركات الأعمال أو الحكومة و الأوراق المالية لا تمثل ملكية مباشرة م قبل أفراد المجتمع بل هي مطالب غير مباشرة لملكية الأصول الحقيقية أي ان ملكية الوحدات الاقتصادية للأصول المالية يمثل حق غير مباشر لملكية المنشأة و ما يتدفق منها (الأصول الحقيقية).

فقد تم التطرق إلى هذه الأوراق المالية في المطلبين التاليين وكذا معرفة الفرق بينهما والية التعامل بهما.

المطلب الأول: ماهية الأسهم stocks or shares

الفرع الأول: تعريف الأسهم

✓ يعرف السهم بأنه "صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة ويعطى للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة" وتعتبر الأسهم أداة التمويل الأساسية لتكوين رأس المال في شركات المساهمة، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمنه مهلة محددة يعلن عنها مع الإصدار. ووفقا لأحكام المادة 95 من قانون الشركات رقم 23 سنة 1997 (يرجع الى قانون الجديد الصادر عام 97) تكون الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة العامة متساوية القيمة وبقيمة اسمية قدرتها دينار واحد لكل سهم¹

✓ تمثل الأسهم "ملكية في شركة ما حيث يتكون رأس مال الشركات المساهمة وحصص. التوصية في (شركات التوصية بالأسهم) من عدد الحصص المتساوية، يسمى كل منهما بينما ، ويتم الإشارة إليها أحيانا بمصطلح (حصة) في شركة ، وتاريخيا تميل الأسهم الى الارتفاع في القيمة بمرور الوقت. كما انها تتمتع بافاق لتحقيق اداء افضل من انواع الاستثمار الاخرى على المدى الطويل .ورغم ذلك فان الأسهم تكون عرضة لتقلبات سعرية اكبر من الادوات المالية الاخرى ، ويتم تمثيل ملكية الأسهم بصكوك حيث يوضح كل صك مايلي:

¹ محمد مطر، ادارة الاستثمارات (الاطار النظري و التطبيقات العملية)، ط 6، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان 2006م، ص211.

1- القيمة الاسمية للسهم

2- اسم الشركة المصدرة لسهم

3- نوع السهم ورقمه

4- عدد الاسهم بالصك¹

✓ وتمثل " الملكية في الشركات التي تقوم بطرحها وبيعها في السوق عند التأسيس او عندما تحتاج الى تمويل اضافي من الملكية لتمويل توسعاتها الاستثمارية ، كذلك يمكن للمستثمرين اعادة بيعها بانتظام سواء بغرضه الحصول على نقدية او لتعديل محافظ استثماراتهم الحالية".²

✓ الاسهم هي وثائق تثبت المساهمة (اي المشاركة) في راس المال وبالتالي ملكية الشركات³

✓ يعرف السهم بانه " وثيقة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة".⁴

✓ السهم هو الحق المساهم في شركة اموال وهو الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد

القانون التجاري ويمثل حق المساهم في الاشتراك في الجمعيات العمومية وحق التصويت فيها وحق

الانتخاب وحق الاولوية في الاكتتاب عند زيادة راس المال ،كما انه يعطي حق الحصول على جزء من

ارباح الشركة السنوية وعلى جزء من اموال الشركة عند تصفيتها بسبب الانقضاء.⁵

¹ عصام حسين، اسواق الاوراق المالية (البورصة)، دار اسامة للنشر، الاردن، عمان، 2009، ص78.

² محمد احمد عبد النبي، الاسواق المالية (الاصول العلمية و التحليل الاساسي)، ط1، القاهرة، 2009 ،ص58

³ شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص123.

⁴ حسن خربوش، عبد المعطي رضا ارشد، محفوظ احمد جودة، الاسواق المالية البورصة الاسهم و السندات المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص56.

⁵ عبد القادر الحمزة، اساسيات البورصة و قواعد اقتصاديات الاستثمارات المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص17.

الفرع الثاني: خصائص الاسهم.

يتمتع السهم بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأوراق المالية الأخرى ومن أهم الخصائص مايلي:

1- **القابلية للتداول:** توفر هذه الخاصية لسهم مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية دون حاجة لإتباع طرق الحوالة المدنية والتي تتطلب ضرورة قبول الشركة المصدرة للحوالة أو إبلاغها بها. وخاصية التداول و ان كانت تتوفر استثناء في بعض الأوراق المالية الأخرى. فهي صفة مطلقة بالنسبة لاسهم الشركات المساهمة العامة لكن القوانين التجارية تضع في معظم الأحيان شروطا خاصة على عملية التداول بقصد الحد من عمليات المضاربة غير المشروعة بالاسهم منها على سبيل المثال عدم السماح للمؤسسين ان يتصرفوا في اسهمهم الا بعد مضي سنين على تأسيس الشركة نهائيا او بعد توزيع نسبة مئوية محددة من ارباحها على المساهمين.

2- **الأسهم متساوية القيمة:** يقصد بذلك ان اصدار الشركة المساهمة من الاسهم العادية يكون اسهما متساوية القيمة ولايجوز اصدار الاسهم عادية عن نفس الشركة بقيم مختلفة بينما لا يحكم هذا الشرط اصدار الأوراق المالية الأخرى.

اذ يمكن للشركة معينة ان تصدر مثلا سندات مختلفة القيمة الاسمية في ان واحد مثل سند قيمته الاسمية 100 دينار و اخر قيمت الاسمية 100 دينار الخ بينما لايجوز ذلك في الاسهم لهذا مع مراعاة انه يجوز لشركة في البلدان التي تسمح قوانينها التجارية باصدار اسهم ممتازة اصدار هذه الاسهم بقيمة اسمية تختلف عن القيمة الاسمية (اسهمها العادية)

3- **المسؤولية المحددة للمساهم:** تنص قوانين الشركات على ان مسؤولية المساهم محدودة في الشركة. وهذا يختلف عن حال الشريك في شركات التضامن او شركات الاشخاص عموما حيث تكون مسؤولية غير محدودة.¹

¹ محمد مطر، نفس المرجع السابق، ص، ص، 212، 211.

4- عدم قابلية السهم للتجزئة : ان عدم قابلية السهم للتجزئة لا تمنع ان تملك عدة اشخاص سهما واحدا لكنه يتعينه في ماتوفي مساهم والت ملكية السهم الذي كان يملكه الى عدة ورثة فان السهم لايتجزا عليهم ولا يتوجب عليهم ان يتفقوا على اختيار م يباشر عنهم الحقوق التي يخولها اياهم السهم.¹

الفرع الثالث: انواع الاسهم

يمكن التمييز بين عدة انواع من الاسهم:

1. تقسيم الأسهم حسب الشكل الذي تظهر به.
2. تقسيم الأسهم حسب الحصة التي يدفعها المساهم.
3. تقسيم الأسهم حسب الحقوق التي يتمتع بها صاحبها.

1. تقسيم الأسهم حسب الشكل الذي تظهر به:

يمكن أن نصنف الأسهم حسب معيار الشكل الذي تظهر به كمايلي:

✓ **أسهم اسمية Nominal stocks**: يتم اصدار هذا النوع من الاسهم باسم ماله الذي يثبت على الشهادة بالاضافة الى تسجيل اسمه بسجلات الشركة ولذلك عند الانتقال ملكية السهم من مستثمر الى اخر يجب تسجيل هذا الانتقال يسجل المساهمين للشركة المصدرة.

✓ **أسهم لحاملها Bearer stocks**: يكون اسهم لحامله عند اصداره بشهادة لا تحمل اسم صاحبها او مالكة . والهدف من ذلك تحقيق المرونة العالية في التداول في سوق الاوراق المالية ، اذ تنقل الملكية الى المشتري بمجرد استلامه لشهادة السهم.

✓ **أسهم لامر order stocks**: وهذا النوع من الإصدار يتم ذكر اسم مالكة في شهادة الإصدار مقترنا بشرط الأمر و الإذن ، و المقصود بذلك أن يتم انتقال ملكية السهم بواسطة تظهير الشهادة دون الحاجة للرجوع للشركة.²

¹سامية عقون، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التدبير (ل.م.د)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2013/2012، ص18.

² دريد كامل آل شبيب، الاسواق المالية و النقدية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2012، ص181.

2. تقسيم الأسهم حسب الحصة التي يدفعها المساهم:

يتم تقسيم السهم حسب الحصة التي يدفعها المساهم الى مايلي:

✓ **أسهم عينية:** السهم العيني هو الذي يمثل حصة عينية كعقار او مصنع او متجر او موجودات شركة قائمة مقدرة ومصادق عليها من الجمعية العامة التأسيسية ولايجوز للشركة تسليم هذه الاسهم الى اصحابها الا عند تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمتها مدفوعة بكاملها وقد منع القانون عادة تداول الاسهم العينية الا بعد انقضاء سنتين على اصدارها.

✓ **اسهم نقدية:** اسهم النقدي هو الذي يكتتب به المساهم بشرط ان يدفع قيمته نقدا. ولا يصبح السهم قابلا للتداول بالطرق التجارية الا عند تأسيس الشركة بصفة نهائية وصدر المرسوم المرخصة بتأسيسها ولايجوز تداول الأسهم في الفترة والخسائر عن سنة مالية بكاملها حماية للجمهور من اغراق

المؤسسين في الدعاية مما قد يحصل بعض الافراد على شراء الاسهم باكثر من قيمتها الحقيقية.¹

✓ **أسهم مختلطة :** وهي الاسهم التي تدفع بعض قيمتها عينا و يسدد الباقي منها نقدا.²

ويعتبر الاسهم النقدية والاسهم العينية اسهم راسالمال لانها هي التي تمثل وحدها راس المال.

3. تقسيم الأسهم حسب الحقوق التي يتمتع بها صاحبها :

الأسهم العادية: هي صكوك ملكية تعد بمثابة حق في ملكية الشركة، وتعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية لشركة، و الحصول على توزيعات إذا ما حققت الشركة أرباحا، وقرر مجلس إدارة الشركة توزيع جزء منها أو كلها، وفي حالة تصفية الشركة يتم صرف مستحقات حملة الأسهم العادية بعد صرف مستحقات حملة السندات وحملة الأسهم الممتازة.

• **الأسهم الممتازة:** وهي فئة من الأسهم التي تمنح لمالكها حقوق إضافية لا يتمتع بها صاحب السهم العادي، مثل أن يحصل مالكها على أسبقية عن حملة الأسهم العادية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة، كما إن مالكها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل حامل الأسهم العادية، وبعد حملة السندات.³

¹ عبد القادر الحمزة، المرجع السابق، ص، ص، 22، 23.

² رشيد بوكساني، معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص37.

³ عصام حسين، نفس المرجع السابق، ص 100.

الفرع الرابع: اتجاهات الجديدة للأسهم

• اتجاهات جديدة بشأن الأسهم العادية:

1. الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية: من المعتاد أن الأسهم العادية مرتبط فيها التوزيعات بالأرباح التي حققتها المؤسسة ككل، أما هذا النوع من الأسهم فإن التوزيعات ترتبط بقسم إنتاجي معين من المؤسسة.

2. الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة: حسب التشريع الضريبي الأمريكي، فإنه يسمح للمؤسسات التي تباع حصة من أسهمها العادية إلى عمالها بخضم التوزيعات على تلك الأسهم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، أي أن هذه التوزيعات تعتبر مصاريف ينبغي تخفيضها من الوعاء الضريبي.

3. الأسهم العادية المضمونة: ظهرت لأول مرة في أمريكا عام 1984م وهي أسهم عادية تعطي الحق لصاحبها بطلب تعويض من المؤسسة، إذا انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين أو خلال فترة محدودة عقب الإصدار، حيث يتم تعويض حامل هذه الأسهم عن طريق إصدار أسهم إضافية وتوزيعها على المستثمرين.

• التوجيهات الحديثة بشأن الأسهم الممتازة.

1. الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة: ظهرت عام 1982م في أمريكا، حيث ترتبط فيها التوزيعات بمعدل عائد سندات الخزينة، ويجري تعديل على نصيب السهم من الأرباح كل ثلاثة أشهر بناء على التغير الذي سيطر على عائد سندات الخزينة، وحدد مجال تغير نسبة التوزيعات بين 73% إلى 13.5% من القيمة الاسمية للسهم.

2. الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت: ظهرت هذه الأسهم لتعويض حملة الأسهم العادية المضمونة حيث عند الانخفاض القيمة السوقية لسهم العادي، تلجأ المؤسسة إلى تعويض الملاك الجدد عن طريق إصدار الأسهم ممتازة لها بعض الصفات الخاصة من ضمنها الحق في التصويت كبقية الأسهم العادية.

3. أسهم التمتع: هذا النوع من الأسهم تمنحه الشركة عند استهلاك أسهمها الأصلية أثناء حياة الشركة، تعويضا للمساهمين القدامى، ويشترط أن يكون مصرحا بذلك في القانون الأساسي لشركة وتمنح أسهم التمتع لكي لا تنقطع صلة المساهم الذي استهلك أسهمه بالشركة، واسهم التمتع تخول لصاحبها حقوقا في التصويت أو الأرباح أو غير ذلك.¹

¹ رشيد بوكساني، نفس المرجع السابق، ص 6.

المطلب الثاني: ماهية السندات Bonds

الفرع الأول: مفهوم السندات

✓ تعرف السندات على أنها "أداة دين ذات قيمة اسمية وتصدر بمعدل فائدة ثابتة وتاريخ اطفاء محدد وتصدر من جهات حكومية أو شركات بهدف الحصول على مصادر تمويل طويل الأجل، وتعد من الحقوق الممتازة ثابتة الدخل وتتميز بانخفاض درجة المخاطر وبذلك يفضلها المستثمر المحافظ، وتعد أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة وقابلة للتداول، ويتم إصدارها من قبل الحكومة كسندات الخزينة وسندات الحكومة المحلية"¹.

✓ السندات هي وثائق تثبت الاقتراض لقاء فوائد تدفع سنوياً.²

✓ تعرف المادة (116) من قانون الشركات رقم (23) لسنة 1997 السند (إسناد القرض) بأنه "ورقة مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبه بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار".

✓ وبهذا المعنى يعتبر السند أداة تمويل طويلة الأجل تصدر في سوق رأس المال.³

✓ السندات هي عبارة عن قروض يقدمها المستثمرون إلى المؤسسات والحكومات حيث يقوم المستثمر (المقرض) بالحصول على سعر فائدة محددة نظير إقراض أمواله لفكرة ما وفي المقابل تحصل الحكومة أو الشركة المقترض على الأموال التي تحتاجها.⁴

✓ تحتل السندات صكوك مديونية تصدرها منشآت الأعمال كما تصدرها الحكومات المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن الهيئات شبه الحكومية ولكل منها سماته المتميزة.⁵

✓ السند هو شهادة يتعهد بموجبه المصدر بدفع قيمة القرض كاملة عند الاستحقاق لحامل هذا السند في تاريخ محدد بالإضافة إلى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة على فترات محددة.⁶

¹ دريد كامل آل شبيب، نفس المرجع السابق، ص 208.

² شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص 208.

³ محمد مطر، نفس المرجع السابق، ص 122.

⁴ عصام حسين، نفس المرجع السابق، ص 221.

⁵ منير ابراهيم هندي، نفس المرجع السابق، ص 10.

⁶ حسن علي خريوش، نفس المرجع السابق، ص 79.

الفرع الثاني: خصائص السندات

للسندات خصائص نذكر منها:¹

1. **السند أداة دين:** يرتب السند على الشركة المصدرة حق دائنيه، في حين يترتب السهم لحامله حق ملكية، لذا يكون لحامل السند الأولوية عن حامل السهم في استيفاء حقوقه سواء من أرباح الشركة أو من أصولها في حالة الإفلاس أو التصفية.
2. **السند أداة استثمار ثابتة الدخل:** يعتبر السند من أدوات الاستثمار ثابتة الدخل لأن حامله يتقاضى فائدة سنوية ثابتة، بينما يتغير الدخل السنوي لحامل السهم العادي تبعاً لتغير الأرباح السنوية التي تحققها الشركة المصدرة، وتبعاً لتغير نسبة توزيع الأرباح ويشبه السند في ثبات دخله السنوي السهم الممتاز.
3. **محدودية الأجل:** يصدر السند بأجل محدد يستحق بحلوله، وينص على هذا الأجل صراحة في عقد الإصدار، هذا على عكس السهم الذي لا يحدد بأجل بل يبقى قائماً مادامت الشركة المصدرة بقائمة، ويعتبر أجل السند عنصراً هاماً في تحديد معدل فائدة السند (الكوبون) وكذلك سعره السوقى.
4. **القابلية للتداول:** يشبه السند السهم في هذه الخاصية، وتسري بخصوص تداول السند نفس الأحكام المطبقة بشأن تداول السهم وخاصية التداول تساهم في توفير سيولة إضافية للسندات طويلة الأجل في السوق الثانوي.

الفرع الثالث: أنواع السندات

تتنوع السندات باختلاف وجهة نظر مستخدميها، لذا يمكن التمييز بين السندات وفقاً للمعايير التالية:

1. حسب نوع وطريقة الضمان:

سندات مرهونة بأصول معينة: (كالأراضي والمباني والتجهيزات...) عند تصفية الشركة المصدرة أو عدم وفائها بالتزاماتها اتجاه أصحاب السندات فإنهم نظرياً يستطيعون التصرف بهذه الأصول واستقاء حقوقهم:

أ. إذا كانت القيمة البيعية لهذه الأصول أكبر من ديونهم فإنهم يستوفون حقوقهم ويسددوا الباقي للشركة.

ب. إذا كانت القيمة المتحصلة من عملية البيع أقل... فإن أصحاب السندات يصبحون من الدائنين العاديين بمقدار المبلغ المتبقي.

¹ محمد مطر، نفس المرجع السابق، ص ص 227-223.

سندات غير مضمونة بأصول معينة: إن الضمانات الفعلية لهذه السندات هي إجمالي أصول الشركة المصدرة ومركزها المالي (قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه دائئئها).

2. حسب جهة الإصدار: يمكن هنا تمييز الأنواع التالية من السندات:

- السندات الخاصة الصادرة عن الشركات الخاصة.
- السندات الحكومية الصادرة عن الخزينة العامة أو المؤسسات العامة الأخرى.
- السندات الدولية الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية: كذلك التي يصدرها البنك الدولي لتمويل متطلبات الدول الأعضاء.

3. حسب العملة التي تصور بها السندات (عملة الإصدار):

- سندات تحرر بالعملة الوطنية للجهة المصدرة.
- سندات تحرر بعملات أجنبية: (بالنسبة للجهة المصدرة ومثالها السندات التي تصدر في سوق العملات الأجنبية الأوروبية أو الأورو - دولار، ومثالها أيضا ما تم إصداره في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من الستينيات حيث أن التقلبات الحادة في قيمة الدولار في تلك الفترة كانت تضعف من الإقبال على السندات الحكومية الأمريكية (خاصة من قبل المستثمرين الأجانب) لذلك وبهدف حماية المستثمرين من تقلبات قيمة الدولار وتشجيعهم على اقتناء السندات الحكومية الأمريكية لجأت الخزينة الأمريكية إلى إصدار سندات محررة بعملات أجنبية ولقد أطلق على هذه السندات سندات روزا.

4. حسب الحقوق والامتيازات المقدمة للمالكين: بموجب هذا الاعتبار هناك أنواع كثيرة جدا من

السندات من أهمها:

- السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى: مثالها السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ذلك أن مالك السند عندما يلاحظ بأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون أعلى بكثير من الفائدة السنوية الاسمية فإنه يستطيع أن يطلب من الشركة المصدرة تحويل سنده إلى أسهم (إذا كان هذا السند يتمتع بقابلية التحويل).
- سندات المشاركة في الأرباح: لأصحاب هذه السندات الحق في الحصول على جزء من الزيادة في الأرباح التي تحققها الشركة المصدرة وفقا لبعض المعايير المحددة مسبقا.
- سندات ذات المعيار الاقتصادي: في هذا النوع من السندات يجري باستمرار تعديل الفوائد السنوية التي يحصل عليها المكتتبون بالسندات أو القيمة التي يحصلون عليها عند سداد سنداتهم، أما كيفية إجراء هذا التعديل فتتحدد استنادا إلى معايير وأرقام قياسية متفق عليها مسبقا.
- السندات ذات المعيار النقدي: تمتاز هذه السندات عن غيرها من حيث أن الفوائد التي يتحصل عليها حاملتها سنويا وكذلك القيمة التي تسدد لهم عند استهلاك السندات لا تبقى ثابتة، بل تتغير تبعا لمجموعة من الأرقام القياسية يتركز معظمها على حساب التغير في القوة الشرائية للنقود.

- السندات المرتبطة بالذهب: إن مقدار الفوائد التي يحصل عليها أصحاب السندات وكذلك القيمة التي تسدد لهم عند استهلاك سنداتهم ترتبط مباشرة في التغيرات في أسعار الذهب حيث ترتفع بارتفاع أسعار الذهب وتنخفض بانخفاضه.

حسب أسلوب تحديد أسعار الفائدة:

- سندات ذات أسعار فائدة ثابتة.
- سندات ذات أسعار فائدة متغيرة.

حسب إمكانية التداول:

- سندات سوقية (أي قابلة للتداول)
- سندات غير سوقية (أي غير قابلة للتداول).¹

حسب القيمة التي تصدر بها لسندات:²

- السندات العادية أو الصادرة بالقيمة الاسمية: وهي تلك الصادرة بالقيمة المبنية عليها، القيمة التي يجب على المكتتب أن يدفعها بالكامل عند الاكتتاب ليستردها عند حلول أجل المحدد للسداد.
- السندات ذات مكافأة الوفاء: والتي تصدر بأقل من القيمة الاسمية المبنية فيها، وعند الاكتتاب لا يلتزم المكتتب إلا بدفع القيمة الأولى فعند حلول أجل الاستحقاق يسترد القيمة الاسمية المذكورة فيه أما الفرق بين القيمتين فهو علاوة الوفاء.
- السندات ذات النصيب: وهي سندات عادية تصدر بالقيمة الاسمية المبنية فيها، وتعطي الحق في فائدة ثابتة تضاف إلى هذه الفائدة جائزة مالية تمنح لعدد من السندات يجري تعيينها بطريق القرعة

¹ عبد الرحمان بن غروز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص ص 39-40.

² مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ج1، ص 69.

حسب آجال الاستحقاق: ¹

- سندات قصيرة الأجل: وهي التي لا يتجاوز عمرها السنة أداة تمويل قصيرة الأجل يتم تداولها في سوق النقد مثل سندات الخزينة وتصدر هذه السندات على أساس تمويل العجز في ميزانية الدولة وتستحق هذه السندات في نهاية السنة المالية.

- سندات متوسطة الأجل: وهي تلك السندات التي يكون إطفاؤها بعد مرور سنة إلى سبع سنوات، وتصدر عادة بأسعار فائدة أعلى من السندات القصيرة ويتم تداولها في السوق المالي.

- سندات طويلة الأجل: وهي التي يكون عمرها أكثر من سبع سنوات تكون فائدتها أعلى وذلك لطول فترة الإطفاء وارتفاع درجة المخاطر.

المطلب الثالث: الفرق بين الأسهم والسندات و آلية التعامل بالأوراق المالية.

الفرع الأول: الفرق بين الأسهم والسندات

جدول رقم (02): الفرق بين الأسهم والسندات

السند	السهم	مجال المقارنة	
دين على الشركة لا يمثل من قرض ولا تدخل قيمته في رأس المال	جزء من رأس المال	من حيث طبيعة الصك	(1)
حامل السند دائن للشركة أو البنك وليس شريك	حامل السهم شريك في الشركة	من حيث طبيعة العلاقة	(2)
يصدر دائما بعد التأسيس لتوسيع الأعمال ويكون إصداره بناء على قرار الجمعية العمومية للمساهمين	يصدر السهم قبل التأسيس غالبا وكل شركة مساهمة لها أسهم وليس من الضروري أن	من حيث الإصدار	(3)

¹ مروان عطوان، نفس المرجع السابق، ص 210.

			يكون لها سندات	ويشترط ألا تزيد قيمة السندات على رأس مال الشركة المدفوع
(4)	من حيث تغير العائد	ربح السهم متغير ، وقد يلحق به خسارة	ربح السند ثابت ولا يتأثر بالخسارة	
(5)	من حيث مالك الصك في الرقابة على الشركة	لحامل السهم الحق في الرقابة على الشركة عن طريق الجمعية العامة للمساهمين	ليس لحامل السند الحق في الرقابة على الشركة	
(6)	من حيث طريقة استرداد المال	لا يسترد حامل السهم رأسماله إلا بالبيع في البورصة أو عند تصفية الشركة	يسترد حامل السند رأسماله في الموعد المحدد لاستحقاق السداد	
(7)	من حيث تصفية الشركة	عند وقوع الخسارة أو تصفية الشركة يكون نصيب حامل السهم الباقي بعد سداد جميع الديون	لحامل السند الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة التصفية	

المصدر: من إعداد الطلبة.

تختلف الأسهم بشكل جذري عن السندات، ويمكن إظهار خصائص الأسهم من خلال مقارنتها مع السندات:¹

1. السندات دين على الشركة المصدرة، بينما الأسهم جزء من رأسمالها، وبالتالي فإن حاملي السندات هم دائنوا الشركة المصدرة، بينما حاملوا الأسهم أصحابها.
 2. يحصل أصحاب السندات على فائدة محددة مسبقا (في نظام إصدار السندات)، بينما يحصل المساهمون على جزء من الأرباح يتوقف على عدد الأسهم وحجم هذه الأرباح.
 3. إن حصول حاملي الأسهم على عوائد يرتبط ليس فقط بوجود الأرباح، وإنما باتخاذ القرار بتوزيعها، بينما يحصل أصحاب السندات على فوائد بغض النظر عن توافر أو حجم هذه الأرباح.
 4. عند تصفية الشركة المصدرة يستوفي حملة السندات حقوقهم قبل أن يحصل حملة الأسهم على أي جزء من حقوقهم.
 5. للسندات أجل معين يتوجب على الشركة المصدرة خلاله أن تسدد قيمتها لأصحابها، بينما الأسهم ليس لها أجل محدد لأنها ترتبط بوجود الشركة المصدرة.
 6. ليس لأصحاب السندات الحق في المساهمة بإدارة الشركة (عن طريق التصويت) لكن نظام إصدار السندات قد يلزم الشركة أحيانا ببعض النصوص أو القواعد المعينة حول حقوق حملة السندات في هذا المجال، أما أصحاب الأسهم فإنهم يتمتعون بحق المشاركة في إدارة الشركة.
 7. إن ضمان حقوق المساهمين ينصب على موجودات أو أصول الشركة ككل أما السندات فقد يكون ضمانها ببعض أصول الشركة أو جزء من إجمالي هذه الأصول.
- بالإضافة إلى العوامل الأخرى، فإن القيمة الجارية لسهم (القيمة السوقية) تتحدد انطلاقا من عاملين أساسيين هما: مقدار العائد الذي يدره السهم وسعر الفائدة، أما بالنسبة للسندات فتتحدد قيمتها الجارية انطلاقا من سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الجاري (انطلاقا من القيمة الاسمية).
- من وجهة نظر الشركة المصدرة: تعتبر فوائد السندات من الانفاقات أي أنها لا تخضع للضريبة، أما عوائد الأسهم فإنها تعتبر توزيعها للأرباح - أي أنها تخضع للضريبة.
- إن عملية إصدار الأسهم لا تتكرر كثيرا ... والأسهم تعتبر مصدرا دائما أو طويل الأجل للتمويل، لأنها لا ترتب التزامات معينة على الجهة التي تصدرها (بعكس السندات) فالشركة ليست ملزمة بتوزيع أرباح على حملة الأسهم ... فقد لا تتحقق هذه الأرباح كما أنها قد تقرر عدم توزيع مثل هذه الأرباح في حال وجودها.

¹ مروان عطون، نفس المرجع السابق، ص ص 82-83.

الفرع الثاني: آلية التعامل بالأوراق المالية

إن التعامل مع الأوراق المالية بيعاً أو شراء يمر عبر ابتاع الخطوات التالية:

أولاً: اتصال المستثمر الراغب بشراء وبيع الأوراق المالية بأحد الوسطاء أو السماسرة للاستماع للنصح والمشورة بخصوص نوع وعدد الأوراق المالية الملائمة للاستثمار في الوقت الحالي ومن ثم الاتفاق معه على التنفيذ مقابل الحصول على العمولة .

ثانياً: قيام المستثمر الراغب بشراء وبيع الأوراق المالية في حال الاتفاق مع الوسيط أو السمسار بفتح حساب نقدي أو على المكشوف لدى الأخير وذلك لتمويل عمليات البيع والشراء لصالح المستثمر وبناء على طلبه.

ثالثاً: إعداد وإصدار طلبات البيع والشراء للأوراق المالية المرغوب فيها للوسيط أو السمسار وفقاً للأوامر التالية:

- الأمر السوقي ويتمثل في الطلب من السمسار القيام ببيع وشراء الأوراق طبقاً لأحسن أو أفضل سعر وهو أسرع الأوامر تنفيذاً.
- الأمر المحدود ويتمثله في الطلب من السمسار القيام ببيع وشراء الأوراق المالية بكمية وسعر محدد سلفاً وخلال فترة زمنية معينة. وهذا النوع من الأوامر يأتي في المرتبة الثانية من حيث السرعة.
- أمر التوقف عن الخسارة ويتمثل في الطلب من السمسار القيام ببيع الأوراق المالية عند انخفاض السعر عن حد معين وهذا النوع من الأوامر من حيث السرعة يأتي في المرتبة الثالثة.

رابعاً: نقل ملكية الأوراق المالية في مركز الإيداع ودفع ما يترتب عليها من رسوم وعمولات حسب ما تقتضيه الأنظمة والتعليمات المعمول بها وكل ذلك من خلال الحساب المفتوح لدى الوسيط أو السمسار.¹

المبحث الثالث: آلية تعامل البنوك في سوق الأوراق المالية

لا يمكن تصور إقامة سوق لأوراق المالية دون توفر شركات مساهمة تطرح رأسمالها للاكتتاب، وجهاز مصرفي يعمل على تنظيم عمليات الاكتتاب في سوق الإصدار خاصة، لهذا تناولنا في هذا المبحث آلية عمل البنك كوسيط ، وفي عملية الاكتتاب، ومساهم.

¹ فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية و العلمية)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008، ص 45.

المطلب الأول: آلية عمل البنك كوسيط.

يعتبر البنك التجاري: "مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات و هما : قبول الودائع و تقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال و الأفراد و غيرهم . فعلى الرغم من أن البنك التجاري يقدم العديد من الخدمات المالية الأخرى، إلا أن استخدام الشيكات كوسيلة للدفع بدل من النقدية تعتبر خاصية مميزة لهذا النوع من البنوك . و رغم أنه يستخدم جزء من أمواله في الأوراق المالية سواء لمنشآت الأعمال أو الحكومة، إلا أن القروض تمثل بند أساسي من بنود الأصول بالميزانية . و بالتالي خاصية قبول الودائع و منح القروض تعتبر خاصية أساسية للبنوك التجارية ¹ .

لقد تطور دور البنوك التجارية تطوراً كبيراً، فمع ظهور و تطور عمليات البورصة، اتسع نشاطها ليشمل دور الوساطة في عمليات البورصة، فبالإضافة إلى تدخلها بعملها لحسابها الخاص من خلال شراء أوراق مالية و بيعها، يمكنها تسيير المحافظ المالية للغير مقابل عمولات عن طريق قيامها بفتح فروع مختصة بالوساطة في عمليات البورصة ² .

و من ضمن الخدمات الحديثة التي أصبحت البنوك تضطلع بالقيام بها و التي لها علاقة مباشرة بالأسواق المالية و البورصة تحديداً ³ :

✓ القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب عملاءه، و يقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم و تحصيل كوبوناتها في وقت استحقاقها.

✓ القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء و هي من الخدمات الحديثة التي تقوم بها البنوك، فينشئ البنك التجاري إدارة خاصة به مهمتها القيام نيابة عن العملاء بعمليات استثمار من توظيف و إدارة الأموال، و يطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم في المشاريع الجديدة، أو في الأوراق المالية.

و تجدر الإشارة إلى أنه قبل أن تؤدي البنوك دورها كوسيط في البورصة عليها أن تتحصل على ترخيص من الجهات المختصة، بالإضافة إلى أنها تقدم ضمانات متعددة يكون الهدف من وراء ذلك حماية و ضمان أموال المودعين.

¹ محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالي (البورصة و البنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص214.

² سعيد سيف النصر، دور البنوك في استثمار أموال العملاء (دراسة تطبيقية تحليلية) ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ، ص17.

³ جدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000 ، ص ص 196-197.

يمكن القول بأن الأمر لم يكن سهلاً ميسوراً أمام البنوك التجارية في ولوج هذا الميدان وإحراز مكانة فيه و خاصة في مجال عملها كأمناء استثمار بل واجهتها صعوبات و منافسة شديدة، تنوعت مصادرها بين جهات أخرى منافسة، أو قوانين و تشريعات مقيدة .و قد كانت المنافسة الشديدة من المؤسسات الأخرى – و خاصة منها الوداعية – و التي تقوم بإدارة أموال العملاء و تستثمرها لهم و تقوم بعمليات نقل ملكية الأسهم و السندات و تسجيلها، و تعمل كوصي و منفذ لما يعهد إليها من خدمات و في نفس الوقت تتنافس البنوك التجارية في صميم عملها و ذلك بقبولها الودائع من العملاء و منحها القروض لهم، ساعدتها في ذلك مرونة نظمها الأساسية التي تحكم عملها، و أساليب تشغيلها المتنوعة، و تمتعها بإعفاءات ضريبية كبيرة.¹

¹ سعيد سيف النصر، نفس المرجع السابق، صص 18-19.

المطلب الثاني: دور البنوك في عملية الاكتتاب.

الاكتتاب هو دعوة عامة للجمهور للمشاركة في رأسمال شركة مساهمة، و ذلك بأن يدفع الشخص قيمة عدد معين من الأسهم فتعطيه الشركة من أسهمها ما يقابل ما دفعه من مال، و هناك نوعان من الاكتتاب، اكتتاب عام أي مفتوح أمام الجمهور وغالبا ما يكون مرتبطا بالشركات الكبيرة التي تحتاج أموالا ضخمة أموال لتغطية رأسمالها، ثم هناك الاكتتاب الخاص فيهم غالبا المشاريع الصغيرة التي يمكن جمع الأموال لها بسهولة، كما أنها تكون بين مجموعة محددة من الأفراد هم أصلا أصحاب المال.

فمن المعمول به قيام البنوك بإدارة عملية الاكتتاب في الشركات و المشاريع الجديدة، و ذلك بهدف الترويج و الدعاية و الإعلان عن هذه الشركات، إضافة إلى حرص هذه الأخيرة على كسب عملاءها وتسهيل إجراءات الاكتتاب لدى الجمهور، و في هذه الحالة تلعب البنوك دور الوسيط في عملية الاكتتاب، حيث تتفق مع الجهات المعنية بالاكتتاب على أن تتولى نيابة عنها إدارة العملية.

و قد تتم عملية الاكتتاب سواء لصالح شخص طبيعي أو معنوي، كما أن البنك قد يقوم بهذه العملية لنفسه أو لغيره، و في هذه الحالة الأخيرة يأخذ البنك مقابلا ماديا يتم الاتفاق عليه مسبقا في غالب الأحيان.

و البنك يقوم بهذه العملية بصفته وكلا عن الشركة، و يتم الاتفاق بين الشركة و البنك على أساس إحدى الصيغ التالية:

1. إصدار الأوراق المالية بدون أي ضمان من البنك: وفي هذه الحالة لا يكون البنك مسؤولا عن تغطية الإصدار كاملا و إنما يتقاضى أجرا فقط مقابل ما استطاع تصريفه من هذه الأسهم.
2. إصدار الأوراق المالية بضمان: و هذا يعني أن البنك يكون ملزما بأن يشتري لحسابه الخاص الأوراق المالية التي لم يتم الاكتتاب فيها، أي باعتباره أحد المكتتبين.

أما بالنسبة لهذه الحالة فالبنك هنا يكون أجيرا من قبل الشركة على ممارسة عملية الاكتتاب، إلا أن عقد الإيجار هذا متضمن لشرط يلزم البنك بشراء ما تبقى من أسهم عند انتهاء الاكتتاب، و هو شرط نافذ و ملزم حتى و لو لم يكن لدى الطرفين في بداية العقد فكرة محددة عن عدد ما تبقى من الأسهم دون تصريف.

وهناك من يرى أيضا بإمكانية تكييف هذه العملية على أساس عقد الوكالة، و ذلك على رأي مالك و آخرين ممن أجازوا بيع الوكيل لنفسه، و هكذا فالبنك يبيع بموجب هذه الوكالة الأسهم لغيره و لنفسه.و الوكالة تصح أن تكون بأجرة، فالعمولة إذن أجرة نظير قيامه بعمله الموكل إليه.

3. أما الأسلوب الثالث الذي يمكن للبنك أن يلجأ إليه فهو يتمثل في شرائه لجميع الأسهم التي ترغب الشركة في طرحها لاكتتاب الجمهور و ذلك بسعر اقل من القيمة المحددة للسهم، على أن يتولى البنك عملية عرض الأسهم بالتدريج لجمهور الراغبين في الاكتتاب بالسعر المقر و المعلن عنه.و يكسب البنك من الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع.

و مما تتبغى الإشارة إليه أن البنوك يجب أن تتحرى بدقة بشأن الشركات الراغبة في طرح أوراقها المالية على الجمهور من أجل الاكتتاب، حتى يكون تعامل هذه البنوك مع الشركات التي تمارس نشاطات مشروعة.

كما يجب على مشتري السهم النظر في نشرة الاكتتاب على الآتي:

1. معلومات عن الشركة.
2. نوعية نشاط الشركة.
3. الغرض من إصدار أسهم جديدة وكيفية استخدام حصيلة الطرح.

المطلب الثالث: آلية عمل البنك كمساهم.

تستطيع البنوك المتخصصة المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة في سوق الأولية أي سوق الإصدار، وتتولى في سوق التداول تسويق الأوراق المالية الجديدة.

تساهم البنوك في سوق الأوراق المالية من خلال إنشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل، وتكون هذه البنوك جميعاً تحت وصاية البنك المركزي، الذي يتدخل لتعديل الانحرافات إذا وجدت عن طريق الائتمان، سواء بتوسيع أو الانكماش حسب السياسات التي ترغب الدولة في تطبيقها شرط ألا تعيق نمو السوق.¹

للجهاز المصرفي دراية ومعرفة بالوضع المالي لكل شركة، لأنه يتعامل معها ويقترضها، أو يمسك ودائعها، وبالتالي فإن البنك يستطيع أن يعرف القيمة الحقيقية لسهم الشركة التي تتعامل معه، وعلى أساس هذه القيمة يمكن أن يتصرف البنك في عمليتي التمويل والتسويق، سواء لصالحه أو لصالح زبائنه، كما يمتلك هذا الجهاز العديد من الكوادر المالية والمصرفية المؤهلة والملمة بأنواع الأوراق المالية، الأمر الذي يمكنها من توجيه زبائنها نحو الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، علماً بأن ثقة الزبائن في البنك وفي توفير الخبرة له سوف يسهل مهمة البنك في إقناع هؤلاء الزبائن، وتزيد من قدرته على ترويج وتسويق الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية، كذلك يمكن للبنوك أن تشجع زبائنها على الاستثمار في الأوراق المالية من خلال القروض لغرض شراء الأسهم، الأمر الذي يساعد على توسيع قاعدة الملكية، علماً بأن هذا الاتجاه سوف يتيح الفرصة أمام العاملين لامتلاك عدد من أسهم الشركات التي يعملون فيها، كما يمكن للمصارف التجارية أن تقوم بتدوير محافظ الأوراق المالية، سواء لحساب صغار المستثمرين أو لحسابها، من خلال شراء الأسهم التي تطرح الاكتتاب العام، ولا يتم تغطيتها بالكامل، وعندما تشهر الشركة نفسها، وتبدأ في العمل يكون المستثمرون قد اطمأنوا إلى استقرار هذه الشركة، فيزداد الطلب على أسهمها فتتولى هذه المصارف إعادة طرح الأسهم للبيع مرة أخرى.²

¹ سليم عبد الرحمن، مبادئ الاستثمار، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 448

² رشيد بوكساني، نفس المرجع السابق، ص 95.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر سوق الأوراق المالية القناة التي تمر عبرها تدفق الأموال من الجهات التي لها فوائض مالية إلى الجهات التي لها عجز أو احتياج، وبالتالي فإن أسواق الأوراق المالية تسعى إلى تحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها.

كذلك تمثل سوق الأوراق المالية سوقاً بالمفهوم الاقتصادي للسوق، حيث تمثل المكان المنظم الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون من خلال السماسرة لتبادل السلع هي الأسهم والسندات التي تتميز بسهولة نقلها من مكان لآخر، وعنصر الجذب الوحيد هو السعر بالنسبة للبائع والمشتري وتصنف الأسواق الأوراق المالية ضمن سوق المنافسة الكاملة إذ يتحدد فيها السعر بفعل قوى العرض والطلب. وتمتاز الأوراق المالية بخاصية التجانس، فسهل أو سند شركة معينة ما تكون متجانسة في قيمتها وشروط إصدارها، وهذا ما يسهل عملية التقييم ويسهل أيضاً من عملية احتساب معدل العائد المحقق من كل ورقة مالية.

كما تساعد البنوك سوق الأوراق المالية من خلال الصفقات التي تتم داخلها، حيث يسعى المستثمرون ورجال الأعمال للحصول على مصادر تمويلية لاستثماراتهم الجديدة أو لإنشاء شركات جديدة، وذلك عن طريق البنوك أو البورصة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وزيادة عرض الأوراق المالية للاكتتاب العام في البورصة مما يساهم في دعمها وتطويرها.

الفصل الثالث

دور بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية

تمهيد

سنقوم بتخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية حول آلية تدخل البنك في سوق الأوراق المالية وحاولنا تجسيد ما تم دراسته نظريا.

في البداية نعطي لمحة عامة حول البنك وسيتضمن التعريف ونشأته و مهامه ثم التعريف بالوكالة و هيكلها التنظيمي ، بعدها قمنا بدراسة تفصيلية لي آلية تدخل بنك القرض الشعبي CPA – وكالة ميلة" CPA 3333 " وهذا باعتمادنا على المقابلة المباشرة، مع مدير مصلحة الزبائن ، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسسة وعن آلية تدخل بنك في سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التعريف لبنك القرض الشعبي وتاريخ نشأته والهيكل التنظيمي له كما سنحاول التطرق إلى خصائصه و مهامه؛

المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري و تعريفه CPA

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA

لقد نشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 م و ذلك بعد التأميمات التي قامت بها الدولة سنة 1966 م أنداك و تم إنشاء هذا البنك بإصدار مرسوم رقم 366/66 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري منذ الاستعمار و التي يمكن بيانها فيما يلي:

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر (bpcia)
- البنك الصناعي لوهران (bpcio)
- البنك التجاري الصناعي لقسنطينة (bpcic)
- البنك الجهوي التجاري و الصناعي للجزائر

حيث دمجت هذه المصاريف و تم إنشاء على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري في التاريخ المذكور أعلاه و تم تدعيمه بضم البنك المصرفي (bmam.misr) في جانفي من سنة 1965 م و كذا الشركة المراسلية للبنوك (s m c) تاريخ 30 جوان 1968 م و أخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف (c f c b) في عام 1971 م و في سنة 1985 م انشق عن القرض لشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية (bd) حيث تم التنازل لفائدته عن وكالة و تحويل 550 موظف وإطار و كذلك 89000 حساب تجاري للزيائن

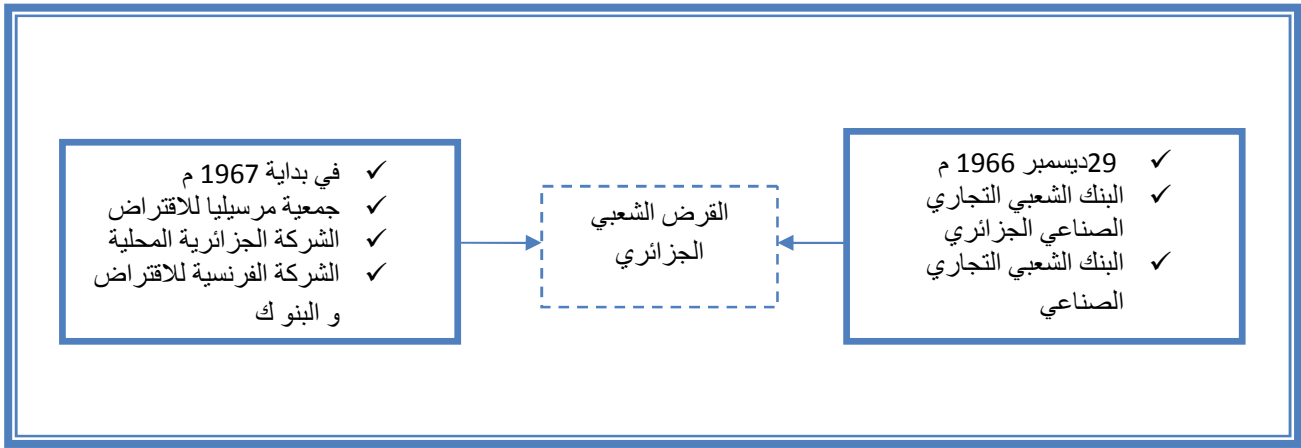
و بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 م أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسم تملكها الدولة كليا و ابتداء من سنة 1996 م و بمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية و بعدها أوفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام 10 الصادر في 14 أبريل 1990 م تحصل القرض الشعبي / قانون النقد والقرض قانون رقم 90 الجزائري على موافقة مجلس النقد و القرض و أصبح ثاني معتمد في الجزائر.

و تطور رأس المال البنك إلى إن بلغ 216 مليار دينار جزائري بلغت عدد الحسابات لدى البنك 945155 و حساب سنة 2000 م بعد أن كانت 506691 حساب سنة 1997 م و للبنك مقر بالجزائر العاصمة و (09) وحدات جهوية و هذا التقييم كان سنة 1983 م أما في سنة 2001 م بلغت 121 وحدة و في كل وحدة (03) (أقسام الأول إداري، الثاني للاستغلال و الثالث للرقابة.

أما بالنسبة لفروعه فقد بلغت 144 فرع في بداية عام 1985 م لكنها تقلصت إلى 78 فرع بعد تأسيس التنمية المحلية في 2004 م قدرت ب 15 فرع. بالنسبة للتكوين فهناك فرع جهوي مكلف بالتكوين و يكون على عاتقه تنظيم دورات تكوينية للعمال الجدد و العمال القدامى و ذلك تحت إشراف إدارات متخصصة و تعمل لدى البنك على شكل ملتقى دوري في كل سنة و يتعامل البنك مع كل البنوك داخليا و خارجيا و مع كل الشركات الخاصة و العامة و مع كل شركات الخاصة و مع كل شرائح المجتمع.

أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري فقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 م حوالي 617 مليون دولار ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 2000 م

الشكل رقم(04):تكوين القرض الشعبي الجزائري.

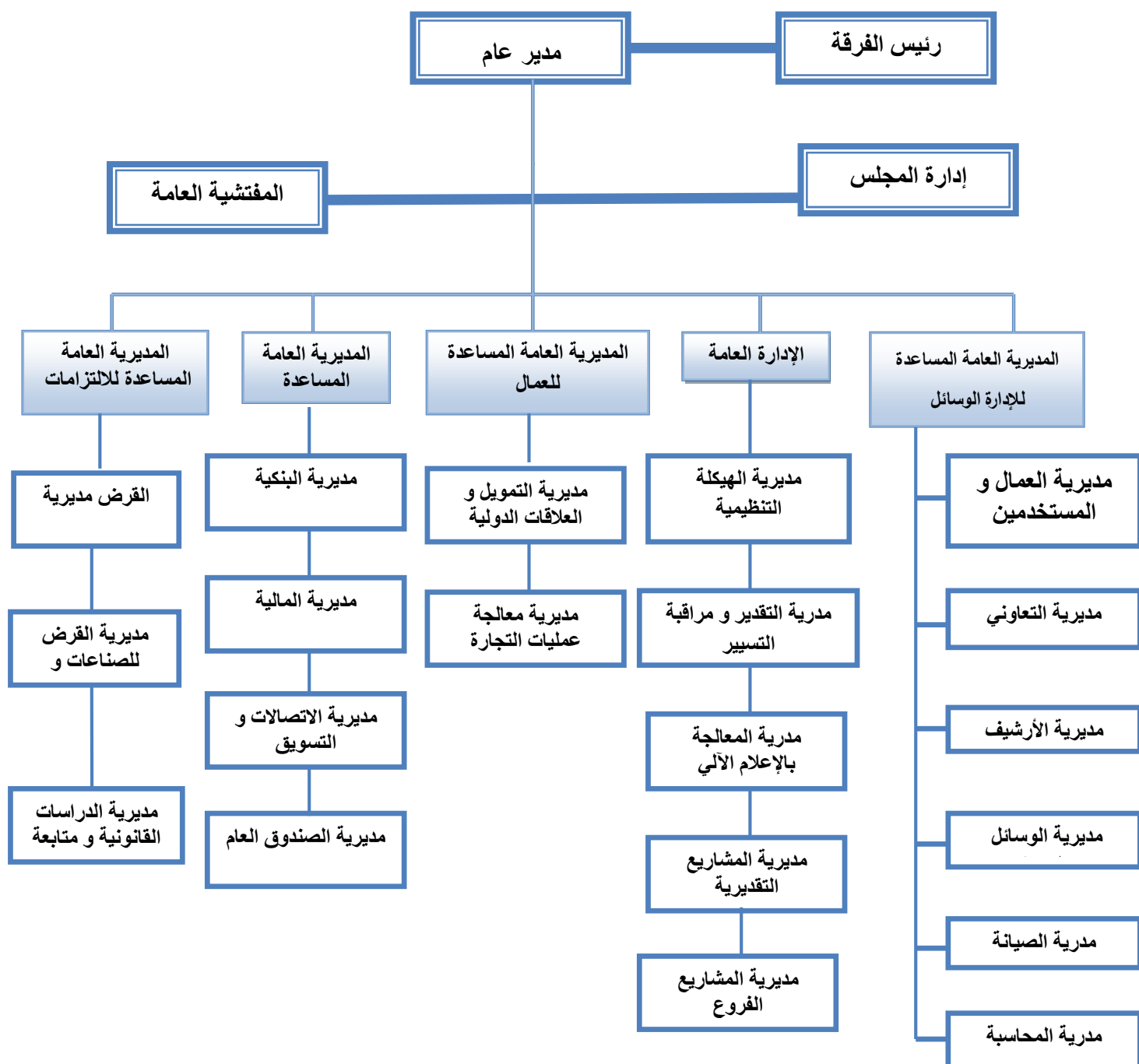


المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري.

هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر في 14 ماي 1966 و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر العاصمة و وهران، قسنطينة و عنابة و الصندوق المركزي للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية هي: شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية و البنك و أخيرا البنك المختلط الجزائري مصر.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثاني: خصائص القرض الشعبي الجزائري و مهامه

الفرع الأول: خصائص القرض الشعبي الجزائري

هناك عدة خصائص و نذكر منها:

- هو عبارة عن تجمع لمختلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط أثناء الاستعمار.
- يتميز بتنوع نشاطه من حيث تحسين نوعية خدماته.
- استعماله المكثف للإعلام الآلي و استعمال أشكال التعاقد في إبرام الصفقات و المشاركة في مشاريع و استثمارات مختلفة.
- استخدام الجميع وسائل الدفع الحديثة لتسهيل المعاملات كنظام السحب و الدفع عن طريق الأجهزة الالكترونية و الآلية الشيء الذي ساهم في تبسيط و تسريع و زيادة المبادلات.
- معاملات بالعملة الوطنية الأجنبية.
- هو مؤسسة معرفية عمومية تهتم بتقديم جميع أشكال القروض.
- ثاني بنك معتمد في الجزائر و ذلك بعد موافقة مجلس النقد و القرض.
- بنك يعتبر بنكا عاما وشاملا بالعاصمة أي البنك الرئيسي التي تنفرع منه باقي الوكالات لجميع الولايات.

- تكون معاملات القرض الشعبي الجزائري على المستوى المحلي و الوطني.

الفرع ثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري

تتلخص مهمة القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تنمية القطاع الصحي و التجاري و التوزيع
- تنمية الفنادق و السياحة
- تنمية (BPTH) العمارة العامة، الأشغال، السكن
- دراسة العمليات الفرضية و البنكية و استعمال الودائع و تقديم السلفيات على جميع الأشكال و تساهم في جميع رؤوس أموال المؤسسات
- تنمية (PME , PMS) الصناعات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات التقليدية
- فتح الحسابات الجارية سواء بالعملة المحلية (الدينار) أو بالعملة الأجنبية
- تمويل احتياجات الاستغلال للأعوان الاقتصادية في قطاعات الصناعة و التجارة و الفلاحة.
- تقديم القروض بجميع أنواعها
- تقديم بطاقات الدفع الالكترونية للعملاء الراغبين في الحصول عليها
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء و ضمانها و القيام بخصمها
- فتح الاعتمادات المستندة لتسهيل عمليات التجارية الخارجية
- القيام بجميع العمليات المصرفية المتعلقة بتحويل العملات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو العكس.

المبحث الثاني: مدخل عام للوكالة البنكية بميلة " CPA 333 "

المطلب الأول: التعريف بالوكالة و أهدافها

الفرع الأول: تعريف بالوكالة " 333 "

أسست وكالة ميلة " 333 " سنة 1986 م و هي وكالة تابعة لمجموعة استغلال قسنطينة حيث كان في البداية مقرها بحي 300 مسكن و لكن نظرا لتوسيع نشاطها و ازدياد عدد زبائنها أدى بالوكالة إلى تغيير مكان عملها و الانتقال إلى حي لخضر بن قربة و هذا منذ سنة 1994 م إلى يومنا هذا.

حيث أن وكالة ميلة CPA 333 تعتبر بنك من البنوك التجارية حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية و المالية المقدمة من طرف المديرية. كما عرفت الوكالة تطورا خلال السنوات الأخيرة و هذا من خلال استخدامها لبعض الوسائل الالكترونية (بطاقة الدفع الالكتروني) بالإضافة إلى دعم الأنشطة النقدية و الانطلاق في أنواع جديدة من التمويل.

الفرع الثاني: أهداف وكالة ميلة(CPA) "333"

لقد تعددت أهداف الوكالة و يمكن أن ندرج أهم الأهداف كالآتي:

- الحفاظ على مصالح المتعاملين و ذلك بتوفير التسهيلات اللازمة لنجاح و توحيد العلاقات الاقتصادية
- التخفيف ن بعض الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع و الاستثمارات.
- تقديم حوافز على تعبئة و توجيه و توجيه الادخار نحو المشاريع المربحة.
- الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الأداء الجيد لمهامه.
- القدرة على المنافسة و إثبات مكانته بين البنوك
- الرغبة في الظهور القوي على المستوى البنكي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الحديثة مثل منح بطاقات الدفع الالكترونية و تحويل النقود إلى الخارج التي تزيد من فعالية البنك.
- حيث يؤدي جميع المهام الموكلة إليها بنجاح الشيء الذي جعلها تثبت مكانتها على المستوى البنكي و هذا لاعتمادها على إستراتيجية ترتكز أساسا على المردودية، الجودة، الإبداع بإمكانيات تسير عصرية تعتمد على المهارة و الكفاءة.

المطلب الثاني: نشاطات الوكالة والهيكل التنظيمي لها

الفرع الأول: نشاطات الوكالة

لقد تعددت نشاطات الوكالة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا و يمكن أن ندرج أهمها كالآتي:

✓ **قبول الودائع:** تعتبر كدين بذمة البنك و تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات و قد تكون هذه الودائع بشكل نقود أو قيما منقولة تعود ملكيتها للبنك يتصرف فيها كما يشاء و قد تكون ملكا للعميل و يديرها البنك و تكمن أهمية هذه الودائع بكونها تمثل الجانب الأكبر من رأس مال البنك.

✓ **تسهيلات الصندوق:** هي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لمتعاملها بغية إعطائهم فرصة أكبر في نشاطهم و كذا سداد الفراغ أو العجز المؤقت في الخزينة و من أهم هذه التسهيلات أ. **التوطين:** حيث يتم تحديد اسم البنك و رقم حسابه الذي يجري منه و فيه تسديد قيمتها ب. **السحب على المكشوف:** هو مبلغ يسمح به البنك لعمليه بسحبه بما يزيد على رصيد حسابه الجاري على أن يفرض البنك العميل فائدة تتناسب و الفترة التي تتم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده و يتم حساب الفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين إلى دائن. ج. **الخصم:** حيث يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية و يحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى بسعر الخصم.

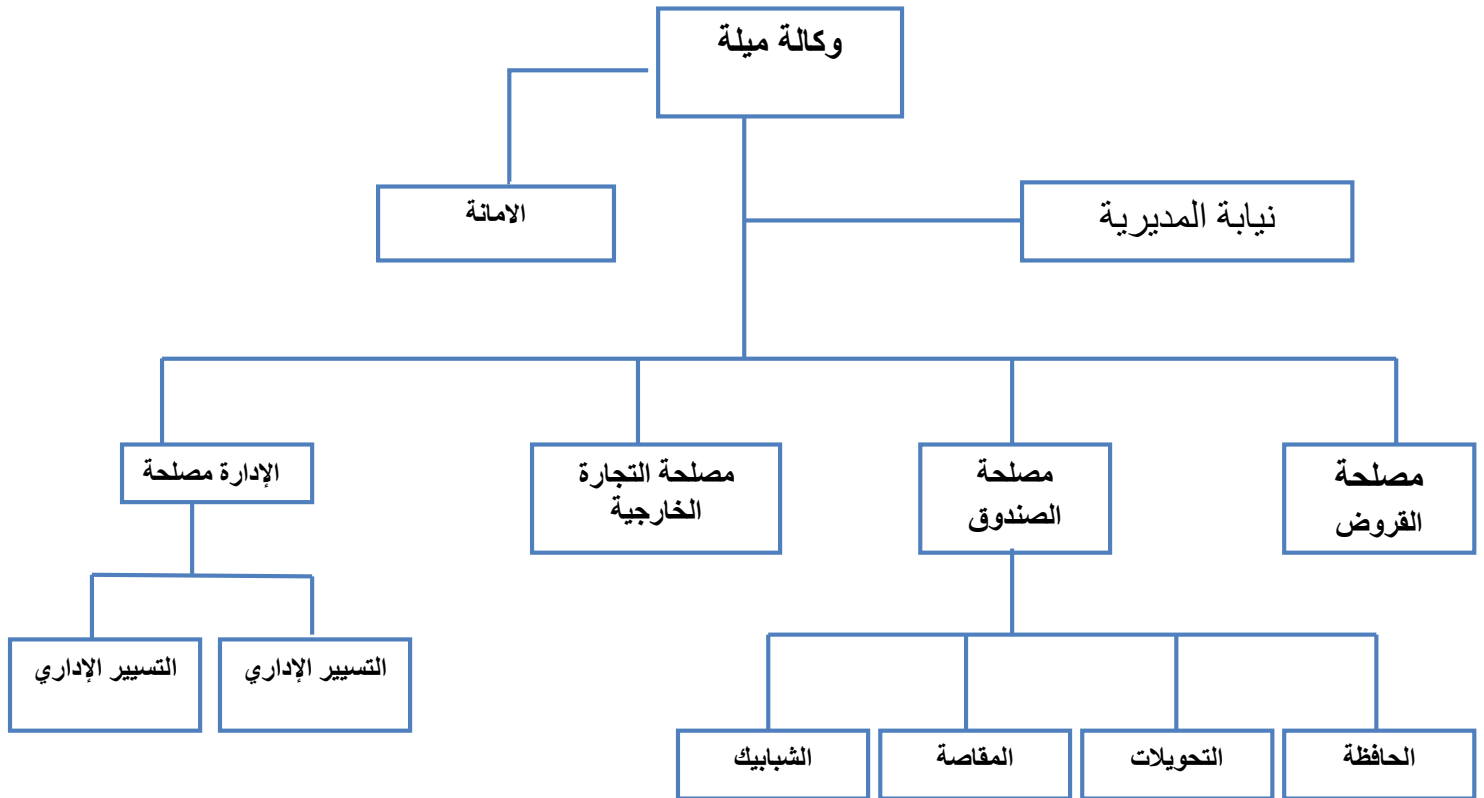
✓ **منح البطاقات الائتمانية:** حيث يمنحها البنك لزبائنه من أجل تسهيل عمليتي الدفع و السحب نقد أو كسب المزيد من الوقت و هذا بشرط أن يكون لدى الزبون حساب في البنك حيث يقوم البنك بإقطاع المبلغ من هذه البطاقات من حسابه الخاص.

✓ **منح القروض:** حيث تمنح القروض بجميع أنواعها أ. **قروض قصيرة الأجل:** هو المبلغ الذي يقدمه البنك إلى الشركة أو العميل بشرط أن يتلقى فائدة سنوية أو نص سنوية متفق عليها في العقد بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة أي لا تتعدى السنتين و هي إيداعات جارية تتلاءم من حيث طبيعتها و مدتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض و ذلك من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة. ب. **قروض الاستثمار المتوسطة و الطويلة الأجل:** هي قروض لتمويل الاستثمارات يتجاوز عمرها سنوات بالنسبة للمتوسطة و من سبع سنوات فما فوق بالنسبة للطويلة تدفع لتلبية احتياجات المؤسسات الأفراد من رؤوس الأموال ثم يتم تسليمها للدائن (البنك) عبر فترة زمنية و بنسبة فائدة متفق عليها مثل القروض العقارية، قرض استهلاكي

- ج. تسبيقات على البضاعة: هي تلك القرض التي تكون ضمانها البضاعة
- د. تسليف لقاء الرهن: هو ذلك القرض الذي يمكن أن يحصل عليه الزبون مقابل رهنه للأوراق التجارية التي بحوزته.
- هـ. تسبيقات مضمونة قصيرة الأجل: و تمنح لتمويل المواد الأساسية مقابل ضمان تتطلب أموال ضخمة لتسديدها و توجد تسبيقات مقدمة لمؤسسات عامة و تسبيقات خاصة

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (06) :الهيكل التنظيمي لوكالة ميلة" (CPA) 333 "



المصدر: الوثائق الخاصة بالوكالة البنكية

لبنك هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح و كل مصلحة لها دورها الخاص و الفعال
ومن بين هذه المصالح نذكر

✓ **مصلحة القرض:** حيث تتميز بمروددية عالية، حيث تقوم بمنح القروض مقارنة مع باقي

المصالح.

✓ **مصلحة الصندوق:** حيث تهتم مع زبائنها، سواء كانت عمليات سحب أو عمليات دفع وهذه

الأخيرة تكون بنوعها الطريق المباشر أو عن طريق التلكس ويشترط أن يكون للزبون حساب
بريدي جاري إن كان خاص بالتجار أو حساب صكوك لغير التجار.

✓ **مصلحة الحافظة:** حيث تهتم هذه المصلحة بتحصيل الأوراق التجارية و الشيكات كما لها

علاقة مباشرة بمصلحة القروض و ذلك فيما يخص إصدار السند لأمر، و لهذا سميت
بالحافضة لأنها تحتفظ بالأوراق التجارية حتى يحين أجل استحقاقها.

✓ **مصلحة العمليات الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بنفس عمليات الصندوق و مصلحة حافظة

الأوراق التجارية و هذا بالعملية الصعبة حيث تقوم بدراسة الملفات الخاصة بالقروض الخارجية مع تحديد
أهميتها، و تتكفل بالتحويلات من بنوك خارجية إلى بنوك محلية.

✓ **مصلحة المراقبة:** حيث تقوم بمراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى للبنك.

المبحث الثاني: آلية تدخل بنك القرض الشعبي CPA في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول: آلية عمل بنك القرض الشعبي CPA كوسيط.

عند تأسيس شركة مساهمة يجب على المؤسسين أن يحددوا في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يمكن للشركة إصدارها والقيمة الاسمية للسهم وهو ما يعرف برأس المال المرخص به.

وفي حال رغبة الشركة في الحصول على أموال لبدء نشاطها فيتم ذلك عن طريق إصدار أسهم وهو ما لا يتجاوز الحد الأقصى المرخص به ويتم ذلك بعد إخطار هيئة سوق المال.

وعند عرض الأسهم المصدرة أو جزء منها سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها فإنه يطلق على ذلك طرح للاكتتاب العام

وتستعين الشركة المصدرة ببنوك استثمار وشركات السمسرة لترويج وتغطية الاكتتاب من قبل المستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وهذا ما حدث مع شركة "بيوفارم" Biopharm حيث أعطت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة موافقتها بشأن دخول المؤسسة الخاصة المتخصصة في المنتجات الصيدلانية "بيوفارم" Biopharm بورصة الجزائر حسب ما أعلن عنه بيان للهيئة المالية.

و يمثل هذا الدخول عرض عمومي لبيع أسهم تمثل نسبة 20 بالمائة من رأس مال المؤسسة أي **5.104.375 سهم بقيمة إجمالية قدرها 6.252.859.375 دج** حسب نفس المصدر.

و تم تحديد ثمن السهم الواحد بقيمة **1.225 دج** بالنسبة للجمهور العام و **1.102,5 دج** بالنسبة للأجراء حسب اللجنة.

و ستدوم مدة الاكتتاب في هذه العملية من 13 الى 23 مارس.

و يبلغ رأس المال الاجتماعي لمؤسسة "بيوفارم" Biopharm **5.104.375.000 دج** متمثل في **25.521.875 سهم عادي**. و تمثل القيمة الاسمية للسهم **200 دج**.

و سيتم إدراج أسهم المؤسسة بالبورصة بعد انقضاء العملية طبقا للإجراءات المحددة في قانون البورصة.

وسيتم استقبال المكتتبين وجمع طلبات الشراء، عبر شبابيك شبكة البنوك المشتركة معها في هذه العملية وهي: القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري.....الخ

هنا يأتي دور القرض الشعبي الجزائري ، بصفته الوسيط في العملية البنكية ، مرافقا لشركة الذي سيعمل على السيولة للسهم خلال فترة محددة سلفا لا تقل عن سنة واحدة. وهذا يعني أن كل أمر بالبيع لا يجد له مقابلا طيلة هذه الفترة، سيتكفل به القرض الشعبي الجزائري لحساب المصدر وهي شركة بيوفارم.

ستقوم بيوفارم بإرسال والإعلان عن كافة البيانات المالية والمستجدات المتعلقة بأعمالها وتطورها (ورقة اشهارية) الملحق رقم(01) الى بنك القرض الشعبي CPA ليكون الزبون على علم بكافة المعلومات المتعلقة بالشركة.

المطلب الثاني: آلية عمل بنك القرض الشعبي CPA في عملية الاكتتاب.

عند انتهاء عملية البيع تأتي عملية الاكتتاب حيث يتم تحرير كشف **Bulletin de Réservation** بين مشتري السهم و بنك cpa ،نسخة تبقى مع المشتري والثانية ترسل إلى المديرية في الجزائر العاصمة وهذه الأخيرة تبعث الكشف ل شركة "بيوفارم" **Biopharm** .
التي بدورها تقوم شركة "بيوفارم" **Biopharm** بتحرير شهادة مكتوبة بنصيب المساهم في الشركة "شهادة أسهم"، ثم تعيد إرسالها إلى بنك cpa وهو تقدمها للمشتري ، وهذه الشهادة تثبت لزبون عدد الأسهم الفعلية، وأنه له الحق الكامل في التمتع بها وفقا للقانون.
وهذه الشهادة يقدمها المشتري كل سنة من اجل الحصول على أرباحه.

ملاحظة: آلية عمل البنك كمستثمر تكون على مستوى أعلى، وليس في الوكالة وبما أن دراستنا التطبيقية كانت على مستوى الوكالة لم تتوفر لدينا المعلومات الخاص ب آلية عمل البنك كمستثمر.

خلاصة الفصل الثالث

- من خلال هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة آلية تدخل الوكالة البنكية بميلة " cpa 333 " والذي قدمنا فيه عموميات حول القرض الشعبي و الوكالة البنكية ثم آلية تدخل الوكالة كوسيط في سوق الأوراق المالية، وفي عملية الاكتتاب توصلنا للنتائج التالية:
- يعتبر القرض الشعبي الجزائري احد الوسطاء الماليين في سوق الأوراق المالية؛
 -
 - تتدخل الوكالة البنكية في سوق الأوراق كوسيط وفي عمالية الاكتتاب أما كمساهم فيكون على مستوى اعلى؛

الخاتمة العامة

خاتمة

نتيجة لتقدم الكبير فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية و البنكية، ونظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

و المشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل واشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية والمالية.

في نهاية هذا البحث و ضمن هذه الخاتمة سنتطرق إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة إشكالية دور البنوك في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية من مدى صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة. محاولة تقديم توصيات يمكن العمل بها والاستفادة منها سواء على مستوى الدراسات العلمية أو على مستوى الممارسات الفعلية في البنوك التجارية.

أولا: نتائج الفصول النظرية للبحث:

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي و منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة تلك النتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا. بالنسبة للفرضية الرئيسية:

للبنك دور كبير في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية وذلك من خلال عمله كوسيط ومساهم وفي عملية الاكتتاب.

بالنسبة للفرضية الفرعية الاولى:

في الفصل الأول تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول البنوك و مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية مع اختيار مدى صحة الفرضية:

- بالنسبة للبنك هو يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم، ويعيد تقديمها الآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها؛
- أما بالنسبة لوظائف وخصائص البنوك التجارية تتبع هذه الأخيرة سياسات خاصة في تعاملاتها، وقد أكدنا صحة هذه الفرضية في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مختلف السياسات التي تتبعها البنوك والتي تتمثل في: الربحية، السيولة، الأمان و النمو.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية:

- سوق الأوراق المالية هو سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، والأسواق قد تكون منظمة أو غير منظمة ففي الأولى تتم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية في مكان المنظم يعرف ب " البورصة"، أما السوق غير منظمة فيتكون من عدد من التجار يباشر كل منهم نشاطه في مقره ويتصلون بعضهم بواسطة الحاسوب او السماسرة، كما أن الأسواق قد تكون محلية أو عالمية ففي الأولى تتداول الأوراق المالية للمنشآت والهيئات المحلية، أما الثانية فتتسع لوجود المستثمرين الأجانب، وتداول أوراق مالية لمنشآت وهيئات من دول أجنبية

بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة:

- يتدخل البنك في سوق الأوراق المالية من خلال دور الوساطة في السوق كما يعمل كوسيط لصالح الغير، وتساعد البنوك سوق الأوراق المالية من خلال الصفقات التي تتم داخلها

نتائج الدراسة:

- البنك يعمل كوعاء يجمع فيه المدخرات و من ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات أي انه حلقة وصل بين المدخرين و المستثمرين.
- يتبع البنك سياسات خاصة في تعاملاته والتي تتمثل في الربحية، السيولة ، الأمان، النمو.
- تعتبر أسواق الأوراق المالية القناة التي تمر عبرها تدفق الاموال من الجهات التي لما فوائد مالية الى الجهات التي لها عجز او احتياج أي انها تسعى لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- كما ان الاوراق المالية تمتاز بخاصية التجانس في قيمتها وشروطها واصدارها.

توصيات:

- توفير وسطاء ماليين طبيعيين مؤهلين وذو خبرة في المجال
- العمل على توفير نظام معلومات شفاف لكي يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبذل جهد واستعمال وسائل فعالة التي تمكن الوسطاء من جمع المعلومات المتعلقة بالسوق المالية واتجاهاتها وكل المستخدمين حول وضعية الشركات المصدرة للأوراق المالية للقيام بواجبهم على اكمل وجه
- تدخل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة في التزام المؤسسات المصدرة للأوراق المالية و الاهتمام بعملية الإفصاح للتأكد من صدق وكفاءة المعلومات المقدمة للمستثمرين للمساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول أن نتائج دراستنا هي جهد يضاف إلى المجهودات التي سبقتنا في هذا المجال، ونرجوا من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في الإلمام بجوانب الموضوع، وأن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب باللغة عربية.

1. انس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، ط 1، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2010
2. أحمد سعد عبد اللطيف، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 1998
3. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و لبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 1996
4. ايهاب نظمي ابراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2009
5. بخراز فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
6. جدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
7. جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002
8. جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر
9. دريد كامل آل شبيب، الاسواق المالية و النقدية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2012
10. زهير الحدر، لؤي وديان، محاسبة البنوك، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، 2010
11. حسن خربوش، عبد المعطي رضا ارشد، محفوظ احمد جودة، الاسواق المالية البورصة الاسهم و السندات المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010
12. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997
13. محمد الصريفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة و نشر ، ط1 ، عمان، الاردن، 2008
14. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982
15. محمد نبيل إبراهيم، دراسات عن البنوك التجارية، المنظومة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية لإدارة المصارف، بيروت 1972 ج 2

16. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مع ملحق بالفتوى الشرعية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008
17. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
18. محمود أمين زوبل، بورصة الأوراق المالية: موقعها من الأسواق - أحوالها مستقبلها، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2000
19. محمد أحمد السيريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، مصر، 2004
20. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع
21. محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الاطار النظري و التطبيقات العملية)، ط 6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006م
22. محمد احمد عبد النبي، الأسواق المالية (الاصول العلمية و التحليل الاساسي)، ط1، القاهرة، 2009
23. منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997
24. منير إبراهيم هندي، ضافة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، جامعة طنطا، ط3، 1996
25. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ج 1
26. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالي (البورصة و البنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998
27. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982
28. سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، ط1، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010
29. سعيد سيف النصر، دور البنوك في استثمار أموال العملاء (دراسة تطبيقية تحليلية) ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004
30. سليم عبد الرحمن، مبادئ الاستثمار، دار النهضة العربية، مصر، 2001
31. عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود و البنوك، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010
32. عبد المطلب عبد الحميد، سياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1997

33. عبد الباسط وفا محمد حسن، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات القطاع العام إلى الملكية الخاصة، دار النهضة العربية، 1996
34. عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998
35. عصام حسين، اسواق الاوراق المالية (البورصة)، دار اسامة للنشر، الاردن-عمان، 2009
36. عبد القادر الحمزة، اساسيات البورصة و قواعد اقتصاديات الاستثمارات المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010
37. فائق شقير و آخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2000
38. فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية و العلمية)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008
39. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000
40. صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية (الأهمية – الأهداف – السبل – مقترحات النجاح)، عالم الكتب للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة
41. رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية لطباعة ونشر وتوزيع، مصر، 1999
42. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
43. شمعون شمعون، الرياضيات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994
44. توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية لمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011
45. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة
46. ضياء الدين مجيد الموسوي، البورصات أسواق رأس المال وأدواتها الأسهم والسندات، منشورات image، 1998

2. مذكرات تخرج:

1. أميرة بابوري، دور المقاصة الإلكترونية لتحسين عمليات التسوية لوسائل الدفع في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2013/2012.
2. إيمان بن شعبان، إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2013/2012.
3. بسمة بدرجة، رفيقة بوكروز، نسيمه بلجعطيط، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2012/2011.
4. هالة هميسي، انعكاسات ادارة المعرفة على البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2013/2012.
5. وحيدة هيشور، أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2013/2012.
6. سامية عقون، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2013/2012.
7. عبد الرحمان بن غروز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
8. رشيد بوكساني، معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
9. خديجة بوطلاعة، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله، 2013/ 2012.

3. مواقع الكترونية:

1. صالح محمد القراء، مدونة العلوم المالية و الإدارية -محاسبة- تدقيق الحسابات -إدارة-اقتصاد،

<https://sqarra.wordpress.com/bank/>

4. كتب بالغة الاجنبية:

1. A.CHOINEL, et G, ROUYER, **Les marchés financiers structures et acteurs**, Revue banque, Paris, 2éme édition, 1997
2. F.LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux**, Montréal, 2eme édition, 1995
3. J.Pilverdier, tereyt, **Le marché boursier**, Economica, 1998
4. P.Conso, **La gestion financière de l'entreprise**, Edition Dunod deuxième édition, 1989, Tome 2

الملاحق

الملحق رقم (01)



SOCIETE PAR ACTIONS AU CAPITAL DE 5 104 375 000 DINARS

PROSPECTUS

LE VISA DE LA COMMISSION D'ORGANISATION ET DE SURVEILLANCE DES OPÉRATIONS DE BOURSE (COSOB) NE PEUT ÊTRE ASSIMILÉ À UNE RECOMMANDATION DE SOUSCRIPTION OU D'ACHAT DES TITRES PROPOSÉS. IL NE COMPORTE AUCUN JUGEMENT, AUCUNE APPRÉCIATION SUR L'OPÉRATION PROJETÉE. IL SIGNIFIE SEULEMENT QUE LES INFORMATIONS FOURNIES PAR LA NOTICE D'INFORMATION VISÉE PARAISSENT VÉRIDIQUES ET SUFFISANTES POUR QUE L'INVESTISSEUR POTENTIEL PUISSE FONDER SA DÉCISION.

L'ATTENTION DES INVESTISSEURS POTENTIELS EST ATTIRÉE SUR LE FAIT QU'UN INVESTISSEMENT EN VALEURS MOBILIÈRES COMPORTE DES RISQUES ET QUE LA VALEUR DE L'INVESTISSEMENT EST SUSCEPTIBLE D'ÉVOLUER À LA HAUSSE COMME À LA BAISSSE SOUS L'INFLUENCE DE FACTEURS INTERNES OU EXTERNES À L'ÉMETTEUR.

LES DIVIDENDES DISTRIBUÉS PAR LE PASSÉ NE CONSTITUENT PAS UNE GARANTIE DE REVENUS FUTURS. CEUX-LÀ SONT FONCTION DES RÉSULTATS ET DE LA POLITIQUE DE DISTRIBUTION DES DIVIDENDES DE L'ÉMETTEUR.

Offre publique de vente à prix fixe
Segment A

Prix de cession : 1 225 dinars

IOB Accompagnateur

Banque Extérieure d'Algérie (BEA)

Syndicat de placement

CHEF DE FILE : BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE (BEA)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL (BDL)

BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE (BNA)

BNP PARIBAS EL DJAZAÏR

CNEP BANQUE

CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE (CPA)

SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE

TELL MARKETS

Visa COSOB n°2015/03 du 02/12/2015

الملحق رقم (02)

BULLETIN DE RESERVATION (SEGMENT A)

n° 0092151 /2016

BIOPHARM SPA, au Capital Social de : 5 104 375 000 DA ; n° de Registre de Commerce : 98 8 0004216 / 00/16

Adresse : 18 Rue de la zone industrielle, route de la gare, Haoouche Mahieddine, Réghaia, Wilaya d'Alger

Offre Publique de Vente de 5 104 375 actions BIOPHARM au prix unitaire de 1 225 DA par Appel Public à l'Epargne.

Visa COSOB N° 2015/03

Seuil de réservation minimum : 5 actions

Acheteur ou mandataire agissant pour le compte⁽¹⁾ : Propre ☒ ; Mandant ☐ ; Enfant ☐

[M, Mme]⁽²⁾ Nom : Prénom : Née (nom de jeune fille) :
 Adresse : Wilaya : MILA
 Né(e) le N°CNI/PC⁽²⁾ : 328 Nationalité : ALGERIE
 Téléphone fixe : Mobile :
 Adresse email (en lettres capitales) :

Bénéficiaire⁽¹⁾ (mandant ou enfant) : ☐ Personne physique ; ☐ Personne morale

[M, Mme]⁽²⁾ Nom : Prénom :
 Né(e) le à N°CNI/PC⁽²⁾ :
 Raison sociale⁽³⁾ : N° Registre du commerce⁽³⁾ :
 Adresse : Wilaya :

Déclare réserver⁽⁴⁾ dans le cadre de l'Offre Publique de Vente de Biopharm SPA :En lettres : MILLE actions⁽⁴⁾En chiffres : 1000 actions⁽⁴⁾

Contre paiement de la somme de (à titre de couverture de ma réservation):

En lettres : UN MILLION DEUX CENT VINGT CINQ MILLE dinars

En chiffres : 1 225 000,00 DA

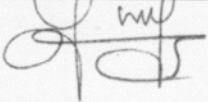
Par (mode de paiement) : - VIREMENT

Je déclare avoir reçu une copie du prospectus de l'OPV et pris connaissance de son contenu

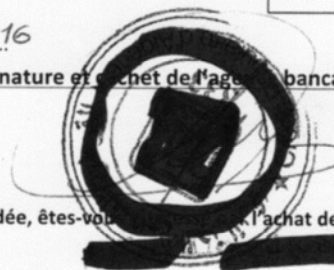
et je déclare qu'un exemplaire du présent bulletin m'a été remis.

Fait en trois (03) exemplaires à : MILA le 17/03/2016

Signature de l'acheteur



Signature et cachet de l'agent bancaire

Dans le cas où la quantité allouée est inférieure à la quantité demandée, êtes-vous intéressé par l'achat de titres sur le marché secondaire⁽¹⁾ ?☐ Oui☒ Non⁽¹⁾ Cochez une case.⁽²⁾ Rayez la mention inutile.⁽³⁾ Si le bénéficiaire est une personne morale.⁽⁴⁾ La quantité de titres offerts étant limitée, la quantité demandée pourrait n'être satisfaite que partiellement.

الملحق رقم (03)



رقم الشهادة :



شهادة أسهم

القيمة الاسمية للسهم مائتان وخمسون دينارا جزائريا

يشهد الرئيس المدير العام لمؤسسة تسيير نزل الأوراسي بأن

الجنسية العنوان

..... n°87 lotissement s4d mila

المستبل في دفتر المساهمين تحت رقم 7478 ملك 10 Actions

أسهم مدررة كلبية ومرقمة من 5-590-506 إلى 5-590-515

إثباتا لذلك تسلم هذه الشهادة التي تنول لحايتها حق التمتع الكامل بها وفقا للقانون.

عضو مجلس الإدارة

الرئيس المدير العام

مؤسسة تسيير نزل الأوراسي
شركة ذات أسهم برأس مال قدره 1 500 000 000 دج